الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد ابن باديس- مستغانم-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
تخصص تحليل اقتصادي واستشراف

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي

أثر انخفاض أسعار البترول في الجزائر في ظل التنمية المستدامة

– من إعداد الطالبين:
- زاير حسين
- معسكري الهادي

– تحت إشراف الأستاذة
- د.جلولي سهام

السنة الجامعية 2019 – 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

ربي لك الشكر ولك الحمد ولك الثناء الحسن كما يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك

لتوفيقك لنا في إتمام هذا العمل

إن الحروف لتتهادى بكلماتها لتجسد لكم أجمل عبارات الشكر والثناء.

إن الكلمات لتقف عاجزة، والعبارات تائهة، بل والأفكار قاصرة حينما نريد أن نشكركم

في مثل هذه اللحظات يتوقف القلم ليفكر قبل أن يخط الحروف لينظمها في سطور تمر في الخيال ولا

يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليلاً من الذكريات وصور تجمعنا برفاق أناروا لنا دربنا.

فواجب علينا شكرهم ووداعهم ونحن نخطو الخطوات الأخيرة لإتمام هذه الرسالة

جزيل الشكر والعرفان إلى:

الدكتورة :جلولي التي تفضلت بالإشراف على هذا العمل وكانت لنا السند والعون والأخ والموجه في كل

خطوات إعداد هذه الرسالة.

الشكر والعرفان إلى من وقف على المنابر وأعطى حصيلة فكره لينير دربنا إلى كل أساتذة وعمال جامعة

–مستغانم –

زايرحسين.....معسكري الهادي

إهداء

أهدي عملي هذا إلى الإنسان الذي سعى جاهدا إلى تربيتي و تعليمي و توجيهي والوقوف إلى جانبي بكل ما أوتي أبي الحنون الغالي الطيب الودود جزاه الله خيرا.

إلى الشمعة التي أنارت دربي و فتحت لي أبواب العلن و المعرفة إلى أعز إنسان في الوجود و قدوتي في الحياة اللذان ضحيا من أجلي ، إلى الصدر الحنون و القلب الرفيق إلى أعز ما أملك في الدنيا أمي الغالية.

إلى إخوتي وأخواتي.

إلى كل الأهل والأقارب

إلى كل الأحباب والأصحاب الذ ينَ رافقتهم في مشواري الدراسي

زاير حسين

إهداء

**اللهم علمني بما ينفعني وانفعني بما علمتني وزدني علما **

أرفع قلمي بين أناملي، لأدوِّن هاته الكلمات لعلها تبقى خالدة لأبد الآبدين، هكذا هي ساعة الزمن تدور عقاربها لتجمعنا في عالم مع كل الأحبة ثم تشاء أن توقف عقاربها لنودع هؤلاء الذين سنحت لنا فرصة اللقاء بهم، ولكن تبقى الذكرى ناقوسا يدق في عالم النسيان.

قد آن الأوان حين اكتمل جهدي المتواضع وانصب على الأوراق المعدودات والذي أسأل الحق جلّ في علاه، أن يجعله حجَّة لي لا حجَّة علي يوم القيامة .وها أنا ذا أهديه إلى كل من رضي بالله ربا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا ورسولا، وإلى كل من يحمل في قلبه مثقال ذرة من خير للبلاد والعباد.

إلى من حملتني في فكرها ووجدانها، ومن تمنيت أن تشهد لحظة تخرجي وأهديها مذكرتي وشهادتي، إلى من تتوق نفسي لرؤيته وسافر إلى الأبد والدي العزيز،

إلى روح أجدادي جميعهم.

معسكري الهادي

الفهـرس

المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	
الاهداء	
مقدمة	أ،ب،ج،د
الفصل الأول : الاطار النظري للتنمية المستدامة	
-تمهيـــد	01
المبحث الأول :ماهية التنمية المستدامة	02
المطلب الأول :السياق التاريخي لمراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة	02
المطلب الثاني :السياق التاريخي لمراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة	04
المطلب الثالث :أهداف ومبادئ التنمية المستدامة	05
المبحث الثاني :أبعاد التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها	08
المطلب الأول :البعد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للتنمية المستدامة	08
المطلب الثاني :البعد الاجتماعي والثقافي والبيئي للتنمية المستدامة	09
المطلب الثالث :مؤشرات التنمية المستدامة في المنظمة العربية	12
المبحث الثالث :استراتيجيات ومعوقات وتحديات التنمية المستدامة	17
المطلب الأول :استراتيجيات التنمية المستدامة	17
المطلب الثاني :معوقات التنمية المستدامة	21
المطلب الثالث :تحديات التنمية المستدامة	22
خلاصة الفصل	24
الفصل الثاني : عموميات حول السوق البترولية العالمية ومتغيراتها	
-تمهيد	26
المبحث الأول :أساسيات حول البترول	27
المطلب الأول :البترول، أنواعه، وأنشطته	27
المطلب الثاني :استخدامات البترول والنظريات المفسرة له	30
المطلب الثالث :خصائص البترول وأهميته	32
المبحث الثاني :السوق البترولية العالمية	34
المطلب الأول :مفهوم وأنواع السوق البترولية العالمية	34
المطلب الثاني :مميزات السوق البترولية العالمية وخصائصها	36
المطلب الثالث :الفاعلون في السوق البترولية العالمية	37
المبحث الثالث :الأسعار البترولية العالمية	40

المطلب الأول :مفهوم السعر البترولي وأنواعه	40
المطلب الثاني :العوامل المؤثرة على الأسعار البترولية	41
المطلب الثالث : مراحل تسعير البترول.	44
خلاصة الفصل	47
الفصل الثالث : العلاقة بين التنمية المستدامة وانخفاض اسعار البترول في الجزائر	
-تمهيد	48
المبحث الاول: واقع التنمية في الجزائر من خلال برامج الانعاش الاقتصادي	49
المطلب الاول: برنامج الانعاش الاقتصادي للفترة 2001_2004	49
المطلب الثاني :البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة2005_2009	51
المطلب الثالث :البرنامج الخماسي2010_2014	52
المبحث الثاني: مستجدات التنمية المستدامة في الجزائر للفترة2015_2019	54
المطلب الاول : محتوى برنامج التنمية المستدامة للفترة2015_2019	54
المطلب الثاني: تداعيات تجسيد برنامج التنمية المستدامة للفترة2015_2019	54
المبحث الثالث: أثر انخفاض اسعار البترول على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر	56
المطلب الاول :اسباب انخفاض اسعار البترول	56
المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على التنمية	57
المطلب الثالث: أثر وانعكاسات انخفاض اسعار البترول على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر	60
خلاصة الفصل	63
خاتمـــــة	هـ،و،ز،ح
المراجع	71

مقدمة

من المعلوم ان تحقيق غايات التنمية المستدامة يشكل أحد أهم التحديات التي تواجه مختلف دول العالم ومنها الجزائر، خاصة ما تعلق منها بمعالجة الفقر والبطالة وتحسين مستو دخل الفرد ومن ثم تحسين مستوى معيشة الفرد. ولتجسيد أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها انتهجت الجزائر العديد من السياسات الاقتصادية والمالية تتعلق بتحسين مستوى النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، وتحسين الإطار المعيشي للفرد مع الاهتمام بالبعد البيئي وفق ما تقتضيه التنمية المستدامة. من خلال هذه الورقة البحثية نحاول تسليط الضوء على واقع التنمية المستدامة في الجزائر خاصة في العشريتين الأخيرتين ودراسة التحديات التي تواجهها الجزائر في مجال التنمية المستدامة. تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر، لنصل في النهاية إلى نتيجة مفادها أن البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر قد سمحت بتحقيق نمو اقتصادي ساهم إلى حد كبير في تحسين الوضعية الاجتماعية للبلاد رغم النقائص المسجلة.

ارتبط الاقتصاد الجزائري بقطاع النفط ارتباطا وثيقا، فمنذ تأميم المحروقات سنة **1971** تزايدت أهمية وتأثر قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري نظرا لمساهمته الكبيرة في دفع عجلة النمو، فالنفط يعد السلعة الرئيسية المصدرة، والمصدر الرئيسي للعملة الصعبة فهو يشكل على الأقل نسبة **% 98** من حجم التجارة الخارجية للجزائر و **% 30** من الناتج المحلي و **% 60** من ايرادات الخزينة العمومية.

التغير في أسعار النفط له تأثير كبير على ايرادات الدولة بالتالي تأثير على مخططات التنمية لأن أغلب موارد المشاريع من عائدات النفط، هذه الأخيرة عرفت اهتزازات كبيرة في ثمانينيات القرن الماضي ترتبت عنها أزمات أضرت بالاقتصاد والمجتمع الجزائري، وعليه اتخذت الدولة حزمة من الاجراءات والإصلاحات من اجل فك الارتباط بالنفط و تنويع مصادر الدخل حيث تم التفكير في فصل الاقتصاد الوطني عن حركة أسواق النفط من خلال خرق موارد خارج قطاع المحروقات. غير أن هذه الإصلاحات لم تأتي النتائج المرجوة، فاستمر اعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد النفطية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة و مع انتعاش أسعار النفط ابتداء من الألفية الثالثة و ارتفاع قيمة الصادرات والايرادات العمومية وتوفر النقد الأجنبي .كان لها تأثير مباشر على إدارة الإنفاق العام، إذ أنه نظر إلى أسعار النفط المواتية في أغلب الأحيان أدت إلى إشارة إلى حدوث زيادة دائمة في الدخل، قادت إلى مستويات عالية من الإنفاق العام كان من الصعب خفضها، غير أن الأسعار ما لبثت أن انخفضن من **110**دولار سنة **2014** إلى **30** دولار مطلع **2016**ما تسبب في صدمة أخرى للاقتصاد الجزائري جعلته في وضعية صعبة، أعادت إلى الأذهان أزمة **1986**، وأظهرت مرة أخرى تأثير الأزمات النفطية على الاقتصاد الوطني ومن هنا نطرح إشكالية الدراسة كالتالي: هل يمكن تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول ؟

ومن الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ماذا نقصد بالتنمية المستدامة وما هي أبعادها ؟
- ✓ ما هي الأسواق العالمية للنفط ؟
- ✓ ما هي العلاقة بين تهاوي أسعار النفط والتنمية المستدامة ؟

فرضيات الدراسة :

وفي سياق البحث عن الإجابة للإشكالية المطروحة تم الاعتماد على مجموعة من الفرضيات:

- ✓ البترول التقليدي من نوع بترول الجزائر ثروة ناضبة طال الزمن أو قصر
- ✓ تلعب عائدات البترول دورا بارزا في مستقبل التنمية المستدامة في الجزائر إذا ماستغلت استغلالا جيدا
- ✓ توجد استراتيجية شاملة واضحة المعالم والأهداف لمرحلة ما بعد البترول في الجزائر تراعي في مضمونها إلى حد ما مبادئ وضوابط التنمية المستدامة

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف لعل أبرزها :

- ✓ تتبع تطور الاقتصاد الوطني وبيان دور البترول في بناء التوجهات وتحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية
- ✓ كشف التحديات التي تواجه البترول في الجزائر خاصة في حالة انهيار أسعاره وبالتالي ضرورة رسم سياسات ملائمة واتخاذ إجراءات حازمة في سبيل الاستغلال الأمثل للاحتياطات والعائدات البترولية بما يخدم التنمية المستدامة
- ✓ عرض مكونات الاستراتيجية الوطنية لمرحلة ما بعد البترول (الاستراتيجية الصناعية ،الزراعية ، السياحية ،الطاقوية)والتعقيب على مدى مراعاتها لمبادئ وضوابط المفهوم الجديد للتنمية

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تجيب على السؤال الذي يشغل فكر الباحثين الاقتصاديين والرأي العام الوطني من خلال عرضها للرؤية الاستراتيجية لحقبة ما بعد البترول في الجزائر

منهجية البحث:

سوف نعتمد على المنهج الوصفي في الفروع البحثية المتعلقة بتحديد المفاهيم ووصف الحالات المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية والمحروقات كمورد ناضب، والمنهج التحليلي لتحليل المعطيات المتعلقة بمجال النفط ووضعية الاقتصاد الوطني و سيتم ترتيب المعطيات وتجميعها باستخدام الأسلوب الإحصائي في شكل يخدم موضوع وأهداف البحث الذي نود من خلاله أن نصل إلى كيفية تحقيق التنمية المستدامة في ظل انخفاض أسعار البترول.

حدود الدراسة:

أ -الحدود المكانية :انصب موضوع البحث حول قطاع البترول في الجزائر ومدى تحقيق التنمية المستدامة.

ب -الحدود الزمانية :تم تحديد فترة الدراسة من سنة 2000 **إلى** 2019 وذلك بالنظر إلى الانخفاض الكبير الذي شهده الاقتصاد الجزائري ، كل هذه المعطيات جعلت من هذه المرحلة مجالا لدراستنا.

دوافع اختيار الموضوع:

إن دوافع وأسباب اختيار هذا الموضوع تكمن فيما يلي:

- ✓ رغبتنا التعمق أكثر في هذا المجال
- ✓ الرغبة في المساهمة العلمية الأكاديمية في حل إحدى أهم اختلالات الاقتصاد الوطني
- ✓ الارتباط الموجود بين موضوع البحث وتخصص الدراسة
- ✓ حداثة الدراسات الرابطة بين متغير الثروة البترولية والتنمية المستدامة

صعوبات الدراسة:

- ✓ اعترضتنا عدة صعوبات عند إنجاز هذا البحث تمثلت أهمها في تباين الأرقام المصرح بها من جهات رسمية متعددة
- ✓ ابتعادنا عن مقاعد الدراسة خاصة المكتبات الجامعية وهذا بسبب أزمة كوفيد 19

دراسات سابقة:

لإثراء الموضوع وتحديد نقطة بداية البحث انطلاقا من ما هو موجود على الساحة الوطنية من دراسات سابقة تم الاطلاع على بعض هذه الدراسات وتلخيص مفادها كاللاتي:

- ✓ أطروحة دكتوراه بعنوان **" أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات، دراسة حالة الجزائر"**، لصاحبتها أمينة مخلفي من جامعة قاصدي مرباح بورقلة حيث طرحت إشكالية كيف تتجسد لنا أنظمة استغلال النفط على أرض الواقع عامة وبالنسبة للجزائر وفنزويلا والكويت خاصة؟
- ✓ دراسة قدمها الطالب داود سعد الله،" **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2010-2000 "**وهي تدخل أيضا ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، في العلوم

الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 ،2012-2011 ،هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية وتأثير أسعار النفط على الطلب الكلي من خلال معدلات التضخم وأثر ذلك على أسلوب استجابة السياسة النقدية لتقلبات أسعار النفط.

- ✓ دراسة السعيد رويجح (2013)بعنوان **التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري (1970-2009)** عبارة عن مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير واقتصاد بترولي، من جامعة ورقلة، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر التغير في أسعار البترول على بعض المؤشرات الاقتصادية (الميزان التجاري،الناتج الداخلي الإجمالي، الميزانية العامة للدولة)، في الجزائر خلال الفترة 1970-2009 ،ومعرفة الأثر السلبي للصدمات النفطية على استقرار الاقتصاد الجزائري

تقسيمات البحث:

بناءا على ما تقدم قسمنا الدراسة إلى ثلاث فصول يحاول كل فصل معالجو الأسئلة المطروحة في الإشكالية "

الفصل الأول :الإطار النظري للتنمية المستدامة ومن خلاله تم التطرق في المبحث الأول إلى ماهية التنمية المستدامة من خلال التطرق إلى مفهومها وخصائصها ، أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى أبعاد التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها وفي المبحث الثالث كان حول استراتيجيات ومعوقات وتحديات التنمية المستدامة

الفصل الثاني: عموميات حول السوق العالمية ومتغيراتها تم خلاله التطرق في المبحث الأول أساسيات حول البترول من خلال تعريفه وأشكاله واستخداماته والخصائص التي يتميز بها ، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى السوق البترولية العالمية من خلال تعريفها ومميزاتها والفاعلون فيها وفي المبحث الثالث كان حول الأسعار البترولية العالمية

الفصل الثالث: كان موضوعه العلاقة بين التنمية المستدامة وانخفاض أسعار البترول في الجزائر وقد تطرقنا في المبحث الأول عن واقع التنمية في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي ،أما في المبحث الثاني فكان حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى انخفاض أسعار البترول في الجزائر

الفصل الاول : الاطار النظري للتنمية المستدامة

تمهيد

شغلت قضية التنمية المستدامة اهتمام الكثير من المفكرين والمختصين في الوقت الراهن وتيقن العالم اليوم أكثر من ذي قبل إلى الأهمية الخاصة بالتنمية مما تتطلب التفكير في نوع من التطوير يراعي شروط المحافظة على البيئة والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في إطار متوازن وهي ما تسمى بالتنمية المستدامة . لذا أصبحت مقاربة التنمية المستدامة تكتسي أهمية كبيرة على كافة المستويات وبالتالي انشغلت بها جميع الدول وانعقدت من أجلها العديد من المؤتمرات المحلية والدولية، واهتم بها الكثير من المفكرين والعلماء وحتى عامة الناس .فالمنظمات الدولية تسعى لتحقيق التنمية المستدامة كل حسب نشاطها ومهامها، لذا نجد أن منظمة المعايير والمواصفات القياسية الدولية تشارك هي الأخرى في تجسيد التنمية المستدامة من خلال إصدار المعايير اللازمة التي تخدم مرتكزات هذه الأخيرة، وقد تناولنا في هذا الفصل ثلاث مباحث كالآتي:

-ماهية التنمية المستدامة؛

-مؤشرات التنمية المستدامة؛

-استراتيجيات ومعوقات التنمية المستدامة.

المبحث الأول :ماهية التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة كظاهرة بارزة في مسيرة تطور الفكر التنموي والوعي الدولي للعلاقة القائمة بين الإنسان والتنمية والبيئة، ولإماطة اللثام عن هذا المفهوم، سنحاول في هذا المبحث التطرق لأهم الجوانب النظرية التي تسلط الضوء على التنمية المستدامة وتبين نشأتها، تطورها، مفهومها، مستوياتها، أهدافها ومبادئها.

المطلب الأول :السياق التاريخي لمراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة

لم يكن مفهوم التنمية المستدامة وليد ساعته، بل مرت عملية التنمية بعدة مراحل يجد فيها المتتبع لتاريخها على الصعيد العالمي أنه طرأ تطور مستمر وواضح على مفهومها. فخلال الفترة التي امتدت بين نهاية الحرب العالمية الثانية حتى منتصف الستينات، ساد مفهوم التنمية على أنه مرادف للنمو الاقتصادي، حيث كان ينظر لها على أنها ارتفاع في مستوى دخل الأفراد، وكانت في نظر الاقتصاديين عبارة عن عملية يزداد فيها الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد، بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في قطاعات معينة، كما تميزت هذه المرحلة بالاعتماد على إستراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل الوطني وتحقيق نمو اقتصادي مرتفع، أما الدول التي لم تتمكن من تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب من خلال فشل إستراتيجية التصنيع فيها اعتمدت على استراتيجيات أخرى كزيادة الصادرات[1] .

والملاحظ أن التنمية خلال الفترة المذكورة لم تركز إلا على الجانب الاقتصادي، وبالتالي فإن الفكر التنموي في هذه المرحلة عالج قضية التنمية على أنها قضية اقتصادية في المقام الأول، وعرفت على أنها الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي من سلع وخدمات في فترة زمنية معينة[2] "***(Rostow)***[3] مراحل النمو الاقتصادي أحد النماذج التي تعكس المفهوم لهذه المرحلة.

مع نهاية الستينات حتى منتصف السبعينات، بدأ مفهوم التنمية يشمل جوانب اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على القضايا الاقتصادية فقط، فقد أخذت عملية التنمية في طياتها أبعاد اجتماعية كان أساسها تقليل الفقر والقضاء على البطالة واللامساواة في التوزيع ضمن اقتصاد يستمر

بالنمو، من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها، فإنه لا يمكن القول بوجود تنمية إذا ما تفاقمت حدة واحدة أو أكثر من تلك المشكلات السابقة أو جميعها في أن واحد حتى لو تضاعف الدخل القومي والفردي[1]

---

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007 .، ص20

[2] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، ط1 ، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006 ، ص88

[3] -نموذج رستو3 Rostow المعروف باسم مراحل النمو الاقتصادي أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم عملية التنمية ومحتواها وبدايات إشعاعها، فقد أشتمل هذا النموذج على خمس مراحل حاول من خلالها رستو تفسير عملية التنمية في المجتمعات الإنسانية ككل، وهذه المراحل هي :مرحلة المجتمع، مرحلة ما قبل الانطلاق

وكذلك ما تميز هذه المرحلة هو نموذج توادرو الذي تجسد فيه عملية التنمية في إشباع الحاجات الأساسية للفرد بالإضافة إلى تحقيق ذاتية وشعوره الإنساني وتوفير حرية الاختيار[2]، حيث تم الربط بين التنمية الاقتصادية وحرية الاختيار من خلال ميزة النمو ليس لأنه يزيد نطاق الخيار البشري على اعتبار أن حالة النمو تعطي البشر سيطرة أكبر على محيطهم، وبذلك تزيد من حريتهم وزيادة في مجال اختيارهم الإنساني، [3] أخذت التنمية بعدا اجتماعيا في هذه المرحلة، مما أطلق عليها بعض الباحثين" بالتنمية الاجتماعية "التي وظفت فيها التنمية الاقتصادية لخدمة البشرية. من منتصف السبعينات إلى غاية نهاية منتصف الثمانيات، سميت هذه المرحلة بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بالإضافة إلى المتكاملة، حيث تهتم التنمية الشاملة بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، بمعنى أنها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان، ولكن السمة التي غلبت هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى، ووضعت الحلول لكل مشكلة على انفراد، الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات، مما دفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المتكاملة التي تعنى بمختلف الجوانب ضمن أطر التكامل القطاعي والمكاني.

كما حدث خلال عقدي الثمانيات والتسعينات عدة تطورات بخصوص قضية التنمية، فقد ظهر مفهوم التنمية البشرية الذي لعب فيه برنامج الأمم المتحدة الانمائي دورا رياديا في تبنيه وترويجه، من خلال تقاريره التي صدرت منذ عام 1990 للتنمية البشرية، والتي عرفت هذه الأخيرة بأنها" عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس، مثل عيش حياة صحية وطويلة، الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المطلوب، إضافة إلى الحصول على المعارف لتحسين المستوى التعلمي والمشاركة في صنع القرارات....إلخ[4] .

وكذلك مع بداية ثمانيات القرن الماضي، بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية التي ساد فيها سياسات تنموية همها الوحيد زيادة الإنتاج، واستنزاف الموارد، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الثروة دون مراعاة آثارها.

---

[1] السعيد عبد الأمير، إيمان شليحي، التفصيل الراهن للتجارة ولابيئة، متطلبات التنمية المستدامة الملتقى الوطني الأول حول أفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجازئر، مارس 2010 ، ص03

[2] عثمان محمد غنيم، ما جدة أحمد أبو زلط، مرجع سابق، ص20

[3] مشال تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن محمود حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص05

[4] يرجع تسمية تقرير بورنتلاند نسبة إلى رئيسة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي قامت بإعداد هذا التقرير وهي "" :رئيسة وزراء سابقة في النرويج

المطلب الثاني :السياق التاريخي لمراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة

هناك عدة تعاريف للتنمية المستدامة التي قدمها بعض الاقتصاديون، بالإضافة إلى مجموعة من الخصائص وتتمثل في:

1- مفهوم التنمية المستدامة

أشمل تعريف للتنمية المتواصلة هو تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي شكلتها الأمم المتحدة لدراسة هذا الموضوع وقدمت تقريرها عام 1987 بعنوان" مستقبلنا المشترك "وعرفت التنمية المتاوصلة، وتسمى أيضا التنمية المستدامة لأنها": التنمية المبنية على التسيير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الأجيال الحالية من عدم رهن مستقبل الأجيال القادمة [1] ويتضمن ذلك تحقيق عدة أهداف أهمها:

-الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية(الماء، الغاز..).

-مراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات.

-إمكانية تطبيق حسابات اقتصادية بيئية[2].

وتعرف التنمية المستدامة أيضا على أنها تعني عملية تبديل النمط السائد للنشاط التنموي في استغلال الموارد واستخدام التقنية النظيفة وبشكل متناسق يحدث التوازن بين الانفجار الديموغرافي في جهة وتلبية حاجيات الأجيال البشرية الحالية والمستقبلية على حد سواء.

التنمية المستدامة إذن هي تنمية بدون دمار أي أنها التنمية التي تضمن الاستجابة لاحتياجات الجيل الحاضر مع عدم التعدي على حقوق الأجيال العامة في المعيشة بمستوى يعادل الجيل الحالي أو يفوقه إن أمكن[3].

خصائص التنمية المستدامة

هناك مجموعة من الخصائص التي تميز التنمية المستدامة، ولعل أهمها ما يلي:

-الإنسان هو وسيلة تحقيق التنمية المستدامة وهدفها.

-أن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية بشكل عام كونها أشد تداخلا وتعقيدا.

-التنمية المستدامة تقوم على أساس تلبية متطلبات أكثر الشرائح فقرا، وتسعى إلى الحد من تفاقم في العالم.

-التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.

-عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصلها عن بعض، وذلك لشدة تداخل العناصر الكمية والنوعية

[1] محمد عبد البديع، الاقتصاد البيئي والتنمية، دار الأمين، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2006 ، ص216

[2] زرزور براهمي، المسألة البيئية والتنمية المستدامة، مداخلة ألقيت في الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المركز لجامعي، المدية،2007/2006 ،جوان 2006 ، ص10

[3] وسن عبد الرزاق حسن، إضاءات التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2013 ص28

لهذه التنمية.

-أن التنمية المستدامة المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في أماكن قليلة ولسنوات معدودة، بل للبشرية جمعاء وعلى امتداد المستقبل البعيد، وان الاحتياجات كما يتصورها الناس تحدد اجتماعيا وثقافيا، ومن ثم فإن التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتخطي حدود الممكن بيئيا[1] .

المطلب الثالث :أهداف ومبادئ التنمية المستدامة

إن للتنمية المستدامة أهدافا شاملة تعمل على تحقيقها، تحمل في طياتها أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ..بشكل متداخل ومتكامل في إطار الاستدامة، مستندة ومسترشدة في ذلك مبادئ أساسية، تكتسب من خلالها وتستمد قواتها.

أولا :أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

1-تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان

من خلال علميات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية اللازمة لتحسين نوعية حياة السكان والمجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي، ومكافحة الفقر واللامساواة.

2-احترام البيئة الطبيعية

وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة، والتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وبالتالي فالتنمية المستدامة هي التي تستوعب العلاقات الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام. وعليه يجب تبني إدارة بيئية سليمة قادرة على ضمان ديمومة الموارد واستمراريتها في ظل القيود البيئية ومنع التلوث من خلال الاستخدام الفعال لكل الأدوات الممكنة مثل التشريعات والقوانين البيئية وتقييم الأثر البيئي ... وغيرها.

3-تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة

وذلك عن طريق تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاه المشكلات البيئية المحيطة، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

[1] وسن عبد الرزاق حسن، مرجع سابق، ص33

4-تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد

تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، وبذلك تحولها دون استنزافها أو تدميرها، وتعمل على استخدامها بشكل عقلاني، من خلال وضع الآليات والخطط المسبقة التي من شأنها أن تحافظ على الموارد الطبيعية المتاحة وعدم واستنزافها، عن طريق الاستخدام العقلاني والأمثل لها، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام معدلات تحددها الطبيعة، وفي نفس الوقت البحث عن بدائل للموارد واسعة الاستعمال حتى تبقى فترة زمنية أطول دون أن تخلق كمية كبيرة من النفايات تعجز البيئة عن امتصاصها.

5-ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع

وذلك يتم بالاعتماد على نوعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المناح الجديد منها في تحسين نوعية الحياة وتحقيق أهداف المجتمع مع التركيز على استثمار الموارد البشرية في المجتمع وتنميتها.

6-إحداث تغيير مستمر في حاجات وأولويات المجتمع وذلك بطريقة تتلاءم مع إمكانياتها وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة.

7-تحقيق نمو اقتصادي مستدام

يحافظ على الرأسمال الطبيعي ويحقق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة بصورة تؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة[1]. بالإضافة إلى ما سبق يضيف البعض الأهداف الآتية:

8-ضمان تنمية بشرية قادرة على تحسين مستوى المعيشة

حين يشكل الإنسان جوهر التنمية المستدامة من خلال تضمنها تنمية بشرية من شأنها أن تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاهية الاجتماعية وتوسيع الخيارات، وهناك اعتراف اليوم بهذه التنمية البشرية على اعتبار أنها حاسمة للتنمية الاقتصادية، وحسب تعبير تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن الرجال والنساء والأطفال ينبغي أن يكونوا محور الاهتمام إذ تنسج التنمية حول الناس وليس الناس حول التنمية، حيث تقوم التنمية المستدامة على فكرة رئيسية مفادها المشاركة، أي أن يشارك الناس ديمقراطيا في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وبيئيا.

9-تحقيق تكافؤ الفرص في توزيع المداخيل والثروات

ينطوي هذا الهدف ضمن الأبعاد الاجتماعية لعملية التنمية المستدامة، فقد نصت عليه معظم الاتفاقات الدولية المنادية بحماية الإنسان، ففي هذا المجال أي التوزيع العادل للمداخيل والثروات

[1] الحسن عبد الموجود إبراهيم، التنمية وحقوق الإنسان، الإسكندرية، المكتب الجامعي، 2006 ، ص221

الطبيعية نجد أن الكثير من الدول المتخلفة تعاني من مشكلة عدم الإنصاف في توزيع المداخيل، حيث تحصل غالبية أفراد الدولة على نسبة ضئيلة من الثروة ونصيب متواضع من الدخل الوطني في المقابل نجد أن فئة صغيرة من الأفراد تملك جزءا كبيرا من الثروة ويحصلون على قدر عال من الدخل، ولعل على تكريس هذا الهدف من شأنه أن يمحو جميع الفوارق الجهوية الحاصلة بين مناطق الدولة الواحدة.

10-تدعيم التعاون الدولي في المجالات التكنولوجية التي تخدم البيئة

لا يكاد يخفى على أحد التكنولوجيات المستخدمة لان في البلدان النامية كثيرا ما تكون أقل كفاءة وأكثر في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية، والتنمية المستدامة في هذا المجال تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات الحسنة، فمن شأن التعاون التكنولوجي من خلال استحداث تكنولوجيا أنظف واكتفى تناسب الاحتياجات المحلية أن يزيد من الإنتاجية الاقتصادية، ويقلص الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية، ويحول أيضا دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة، وحتى تنجح هذه الجهود فهي تحتاج أيضا إلى استثمارات كبيرة في التعليم والتنمية البشرية ولاسيما في البلدان الأشد فقرا[1] .

كما تتعارض التنمية المستدامة مع التكنولوجيا المضرة بالبيئة، لذلك لابد من إعادة توجيه التكنولوجيا المستخدمة، مما يجعلها أكثر ملائمة للبيئة وذات استخدام أقل للموارد والطاقة، وتولد قدر من التلوث والنفايات، كما يتعين كذلك على الدول النامية أن تستورد تكنولوجيا نظيفة ملائمة لبيئتها المحلية، وأن تعمل باستمرار على تطوير قدراتها فيما يتعلق بالتعامل مع التكنولوجيا، مما يجعلها تكسب قدرات ومهارات تقنية تؤمن لها تطور وإنتاج تكنولوجيا محلية نظيفة.

مبادئ التنمية المستدامة

1-مبدأ ترقية السلم :إذ لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في ظل الحروب والنزاعات والتي تؤدي إلى خلق المآسي الإنسانية من تفشي الأمراض والأوبئة وارتفاع نسبة الأمية والهجرات الجماعية وتحطيم البنى الصحية والصناعية والتربوية للمجتمعات وعليه فإن من الواجب على المجتمع البشرية النهوض بمبدأ التفاهم وثقافة التسامح بين الأفراد والشعوب والثقافات.

2-مبدأ الاستهلاك المتوازن :إذ تتجسد التنمية المستدامة في مراجعة طرق الإنتاج والتوزيع والاستهلاك لسكان المعمورة.

3-مبدأ النهوض بالتنمية الريفية :يعيش 60 % من سكان العالم في الأرياف وهي تضم ثلاثة أرباع فقراء العالم الذين يعيشون تحت خط الفقر(أقل من دولار واحد في اليوم) وبذلك لا حديث عن التنمية المستدامة دون تحسين أوضاع الحياة لهؤلاء الأفراد.

4-مبدأ احترام حقوق الإنسان :إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب احترام حقوق الإنسان بأبعادها

[1] دوجلاس موسثيت، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000 ، ص72 :

السياسية والاجتماعية والتربوية والصحية والعقائدية.

5-مبدأ العمل على تجسيد حقوق المرأة :إن التنمية المستدامة تنبغي أن تؤسس على عدم التباين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات.

6-مبدأ الشفافية :وهي التعبير الحر عن الآراء مثل حرية المنافسة والمشاركة للمواطنين على جميع المستويات والمساهمة في صنع القرار وتشكيل السياسات المرتبطة بكل ميادين حياة المجتمع.

7-مبدأ المحافظة على البيئة :لأن التنمية المستدامة تتعارض في جوهرها مع نظام بيئي غير متزن.

8-مبدأ مكافحة الفقر والحرمان والتخلف :وهي الالتزامات التي تبنتها المجموعة الدولية في إطار التنمية المستدامة التي ظهرت في الربع الأخير من القرن العشرين.

9-مبدأ التعدد الثقافي :ويتجسد في شعار (إغناء وتنوع ثقافيتنا هو أساس قوتنا الجماعية).

10-مبدأ محاربة الأمراض الفتاكة :إن الأمراض الفتاكة كالإيدز مثلا تهدد وتعرقل كل المجهودات التي تبذلها الشعوب والأمم من أجل تنميتها المستدامة.

إن مستلزمات ومتطلبات البيئة المستدامة تتطلب تحقيق أنماط تنموية مستدامة ومحافظة على الطاقة الإنتاجية للمنظومات البيئية خدمة للأجيال القادمة. والملفت للنظر أن المشكلات البيئية ناجمة عن ما ينتجه ويستهلكه غير الفقراء، فالمجتمعات المتقدمة تكنولوجيا، تستهلك قدرا كبيرا من الوقود وتستنزف العديد من مصائد الأسماك في العالم ملحقة أضرارا بالبيئة العالمية، كما أنها تستخدم الكثير من أخشاب الغابات الاستوائية ومنتجات من أنواع الكائنات المعرضة لخطر الانقراض[1] .

المبحث الثاني :أبعاد التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها

المطلب الأول :البعد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للتنمية المستدامة

أولا :البعد الاقتصادي

النظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر ويحافظ على مستوى معين قابل لإدارة التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين، وأن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناجمة عن السياسات الاقتصادية .يعني هذا البعد اقتصاديات البلدان المتعمدة على تحسين التقنيات واستعمال التكنولوجية النظيفة في مجال التصنيع على توظيف الموارد الطبيعية بشكل لا يؤدي بها إلى الزوال والاندثار[2]، بل الاستمرارية في العطاء والاستدامة في التنمية، فهذا التحدي يمكن من خلق التوازن البيئي وإرساء قواعد التطور الاقتصادي السليم المحافظ على الحياة في الكون لكل المخلوقات.

[1] وسن عبد الرزاق حسن، اضاءات التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013 ، ص29،ص30

[2] باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2003 ، ص 190

ثانيا :البعد الاجتماعي والسياسي

يكون النظام مستداما اجتماعيا في حال حقق العدالة في التوزيع، وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة وكذا المشاركة الشعبية، معبرا عن بعد الإنسانية للتنمية المستدامة، ومجرد التفكير في الأجيال المقبلة يجعل من الأجيال الراهنة مسؤولة اجتماعية وسياسية عن الإرث الاقتصادي والطبيعي الذي تتركه للجيل القادم، ومما يساعد على تحقيق البعد الاجتماعي هو ترسيخ الثقافة البيئية والروح الاجتماعية التي تنبذ الفكر الأناني المنحصر على المنفعة الشخصية.

المطلب الثاني :البعد الاجتماعي والثقافي والبيئي للتنمية المستدامة

لأن عملية التغيير التنموية المستدامة وسيلتها الأساسية وهدفها المحوري هو استمرارية الحياة الإنسانية بمكوناتها الاجتماعية والثقافية فإنه لا ريب في أن الاهتمام بالبعد الاجتماعي والثقافي للتنمية المستدامة أصبح من المواضيع التي تحتل الصدارة في السياسات التنموية في الدول المتقدمة والنامية على السواء، وهذا ما أدى إلى الالتفات إلى عدد من القضايا التي على أساسها يمكن تجسيد بعض من العناصر التي تتضمنها التنمية المستدامة مثل :العمل على إرساء السلم والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتحقيق العدالة المساواة وتكافؤ الفرص ومشاركة الجماعات المحلية في صناعة القرار وضمان التعليم والصحة والسكن والتوزيع العادل للثروة ليس للأجيال المستقبلية [1] أيضا كما يجب الحفاظ على خصوصيات الثقافية للحضارات البشرية وضمان تطورها واستدامتها.

أولا :البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان هو محور الأساسي وجوهرها باعتباره وسيلة وهدف في أن واحد وعليه يهتم هذا البعد بالعدالة الاجتماعية لتحقيق المساواة ومكافحة الفقر وتوزيع الموارد وتقديم وتحسين مستوى الخدمات الاجتماعية الرئيسية إلى المحتاجين لها، والسعي للتواصل في تحقيق استقرار النمو الديموغرافي حتى تكون هناك ضغوط على الموارد الطبيعية، والعمل على وقف النزوح الريفي، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار أهمية مشاركة الشعوب في اتخاذ القرارات والحصول على معلومات التي تؤثر على حياتهم بشفافية ودقة. كما يضمن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة مفهوم التنمية البشرية التي تعمل على توسيع خيرات الأفراد من خلال توسيع نطاق القدرات البشرية إلى أقصى حد ممكن، وتوظيفها أفضل توظيف في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية،

[1] صالح فلاحي، مفهوم التنمية المحلية والاستراتيجيات البديلة، الملتقى الوطني الأول حول :التنمية المحلية في الجزائر، واقع وافاق :المركز الجامعي برج بوعريريج، الجزائر، 08 ، ص 08-15، 2008

وتتراوح هذه الخيارات بين العيش مدة أطول، واكتساب خبرات ومهارات خلال المعرفة إشباع الحاجات الأساسية وضمان حقوق الإنسان والحرية السياسية[1].

ومن ضمن المقومات الاجتماعية والجوانب البشرية التي يقوم عليها البعد الاجتماعي نجد ما يلي:

1-تنظيم النمو الديمغرافي

يتم ذلك من خلال العمل على تحقيق خطوات ايجابية نحو تنظيم النمو السكاني، وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة، لأن النمو السريع للسكان يحدث ضغوطا كبيرة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الدولة في توفير الخدمات الاجتماعية لسكانها، ويجد من جهود ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة[2].

فالزيادة السكانية تبلغ 80 مليون نسمة كل عام، وهي زيادة لا تتسع لها الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة، ونجد أن أغلب الزيادة (% 85) في دول العالم الثالث المرسوم بالاكتظاظ والفقر والتخلف، واستمرار هذا الحال يزيد الفقراء فقرا، وهذا باب من أبواب الخطر على العالم جميعا.

2-أهمية توزيع السكان

إن للتوجهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية وتطور المدن كبيرة عواقب بيئية وخيمة، فالمدن تقوم بتركيز نفايتها ومواردها الملوثة فتسبب في تدمير النظم الطبيعة المحيطة بها، ومنه فمنطلق التنمية المستدامة هنا يقوم على النهوض بالتنمية الريفية والتثبيت السكاني في المناطق الريفية، كتربية الحيوانات وزراعة الأشجار لتصبح الهجرة عكسية تساعد على التوزيع السكان السليم بيئيا2.

3-مكانة الحجم النهائي للسكان

إن قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معرفة بدقة، فالحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية له أهميته، فالنظرة الاستشرافية في ضوء الاتجاهات الحاضرة للخصوبة تتوقع بأن عدد سكان العالم سيستقر عند حوالي 11.6 مليار نسمة حتى عام2150 [3] ، وهذا أكثر من ضعف عدد السكان الحاليين، وهو عامل يؤدي إلى تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية.

4-استخدام الكامل للموارد البشرية

تنطوي عملية التنمية المستدامة على إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل التعليم وتوفير الرعاية الصحية الأولية والمياه النظيفة، وبالتالي تعنى فيما وراء الاحتياجات الأساسية تسين الرفاهية الاجتماعية، وحماية التنوع والخصوصية الثقافية، والاستثمار في رأس المال البشري بتدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية وغيرهم من المختصين الذين تدعو إليهم الحاجة لتحقيق استمرارية التنمية[4].

---

[1] جميل طاهر، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997 ، ص04

[2] نوري منير، تحليل الأبعاد البشرية للتنمية المستدامة، الملتقى الوطني حول، البيئة والتنمية المستدامة، المركز

[3] على حميدوش، التنمية البشرية المستدامة، الملتقى الوطني حول :اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامعي بالمدية، الجزائر، . / 2009/06/07، ص09

[4] دوجلاس موسثيت، مرجع سابق، ص64

– 5الصحة والتعليم

إن التنمية المستدامة تتطلب توفير المياه الصالحة للشرب والغذاء والرعاية الصحية اللازمة، وتوفير هذه العوامل في المناطق الحضارية والريفية للبشرية على سواء، وحماية المجموعات الهشة مثل الأطفال وكبار السن من الأخطار الصحية، كما أن التعليم يعتبر من المتطلبات الرئيسية لتحقيق تقدم ملموس في مستوى التنمية المستدامة حيث أنه عامل رئيسي يحصل عليه الناس لتحقيق النجاح في الحياة، وتحقيق التقدم والرقي، ولا تنمية مستدامة دون تعليم، ولذا يجب توفير كل الإمكانيات اللازمة لتحقيق التعليم المستدام من الناحية الكمية والنوعية، فالتعليم من أجل التنمية المستدامة يكمن في العناصر الآتية :

-تعليم يمكن الدارسين من اكتساب ما يلزم من تقنيات ومهارات وقيم ومعارف.

-تعليم يتيسر للجميع الانتفاع بمختلف مستوياته أيا كان السياق الاجتماعي (البيئة العائلية والمدرسية، وبيئة مكان العمل، وبيئة الجماعة).

-تعليم يعد مواطنين يتحملون مسؤولياتهم، ويشجع على الديمقراطية من حيث يمكن جميع الأفراد والجماعات من التمتع بكل حقوقهم إلى جانب قيامهم بجميع واجباتهم.

-تعليم يدخل في منظوره التعلم مدى الحياة.

-تعليم يضمن تفتح كل شخص تفتحا متوازنا[1].

ثانيا :البعد الثقافي للتنمية المستدامة

إن الاستدامة الثقافية تتحقق من خلال المحافظة والحماية الدائمة والمستمرة للخصوصيات الثقافية للحضارات والشعوب وتطويرها، فالتنمية المستدامة هي عملية تغيير جوهرية في الحياة الثقافية تؤدي إلى تحديث تأصلي لثقافة الأمة، يجسد هوية الثقافية ويضمن تواصل مكوناتها واستيعابها لمتطلبات العصر واحتوائها لمستجدات المجتمع والتفاعل معها في حركة دائمة تؤكد التقدم المضطرد للخصوصية الثقافية الحضارية.

كما يمثل البعد الثقافي للتنمية المستدامة الجهد التنموي الذي يتصل برسم الاستراتيجيات وتحديد السياسيات المتصلة بتحسين أو تحويل الوسط الثقافي إلى أن يتحرك في داخله الفاعلون أي الأفراد والجماعات جانبا إلى جنب مع رفع مستوى معيشتهم وقدرتهم على المشاركة، ويقصد بالوسط الثقافي هنا مجموعة الأفكار والمعتقدات والتصورات والعادات والرموز التي تتحكم في سلوك الفاعل الاجتماعي، والتي تؤثر تأثيرا كبيرا على تحديد مستوى وعيه الاجتماعي والثقافي. ويحدد تقرير التنمية البشرية لعام 2004 ثلاثة أسباب للاهتمام بالبعد الثقافي للتنمية المستدامة هي :

-الحرية الثقافية

[1] خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 ، ص32

حيث تشكل جانبا مهما من حرية الإنسان، وعاملا ضروريا لتمكين البشر من العيش كما يرغبون، وإتاحة فرص الاختيار بين البدائل المتوفرة، بما في ذلك ممارسة حياتهم طبقا للمعايير والقيم التي يعتبرونها جزءا من كيانهم.

-الجدل الدائر بين قطبين متعارضين الحتمية المزعومة لصدام الحضارات من جهة، مما يساعد على الانغلاق الثقافي.

-أهمية الحرية الثقافية في تحقيق النجاحات أو الاخفاقات الحاصلة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية[1].

كذلك فالبعد الثقافي يمثل المعيار الذي تحدد به هوية كل مجتمع بشري، ولا يمكننا تصور بلا ثقافة، ولكل مرحلة من مراحل حياة المجتمع سمات ثقافية وتؤثر في عوامل أو تفككه .2 فالثقافة هي برمجة جماعية للفكر والمعارف والمعتقدات والفنون والقوانين والمبادئ الأخلاقية والأغراض المتفق عليها، والمتوارثة عليها، والمتوازنة بين الأجيال فهي مزيج تراكمي مركب يحدد هوية الفرد والمنظمة والمجتمع[2] .

ثالثا :البعد البيئي

إتلاف التربة واستعمال المبيدات وتدمير الغطاء النباتي حماية الطبيعة، وصيانة المياه عبر قلة من إمدادات المياه في بعض المناطق وضخ المياه الجوفية بمعدلات غير مستدامة وتلويث النفايات الصناعية والزراعية والبشرية، المياه السطحية والمياه الجوفية وتهديد البحيرات والمصبات في كل بلد تقريبا، وتخليص ملاجئ الأنواع البيولوجية، وحماية المناخ من الاحتباس الحراري[3] .

المطلب الثالث :مؤشرات التنمية المستدامة في المنظمة العربية

تتيح المؤشرات لمتخذي القرارات وواضعي السياسات أن يعرفوا ما إذا كانوا في طريق الصحيح، مما تساعد على رصد التقدم المحرز نحو التنمية المستدامة، وقد أصدرت لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض كتابا حول مؤشرات التنمية المستدامة تضمن نحو 130 مؤشرا منصفنا في أربع فئات رئيسية اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية وقد أعتمد إطار تحليلي ثم في سياقه تصنيف المؤشرات القوى الدافعة :وهي تصنيف الأنشطة والعمليات.

-مؤشرات الحالة :وهي تقدم لمحة عن الحالة الراهنة.

-مؤشرات الاستجابة :وهي تلخص التدابير المتخذة.

1-المؤشرات الاقتصادية

تتمثل المؤشرات الاقتصادية في:

[1] التعليم من أجل التنمية المستدامة، منشورات اعلامية لليونسكو،

[2] برنامج الأمم المتحدة البشرية، تقرير التنمية البشرية 2004 ، الفصل الأول، ص13

[3] حواس محمود، التنمية الثقافية في العالم العربي، أحوال المعرفة، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، 2001 ، ص75 :

1- 1نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يعد من مؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصادي، ويقيس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه، ومع أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياسا كاملا، فإنه يمثل عنصرا مهما من عناصر نوعية الحياة.

وتوضيح البيانات بنصيب البيانات المتعلقة بنصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي إلى أنه قد شهد ارتفاعا من 2096 دولار عام 1995 إلى 2492 دولار عام 2003 غير أنه مازال منخفض مقارنة من 7804 دولار على المستوى العالمي و 4054 دولار على صعيد الدول النامية2 .

1- 2نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي

يقصد بهذا المؤشر الإنفاق على الإضافات إلى الأصول الثابتة للاقتصاد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ويقيس هذا المؤشر نسبة الاستثمار إلى الإنتاج، وتشير التقديرات إلى انخفاض هذا المؤشر خلال الخمس عشر سنة المنصرمة من **%** 21.9 في عام 2003 وتتفاوت النسبة بين الدول العربية، فقد حققت قطر في عام 2003 أعلى مقدرة للاستثمار الإجمالي الثابت كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي .، إذ بلغت هذه النسبة **%** 31.5 تليها الجزائر 29.8 **%**

1-3رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

يقيس هذا المؤشر درجة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي العربي **%** 8.8 تحققت أعلى نسبة لفائض الحساب الجاري الناتج المحلي الإجمالي 2003 في قطر ب **%** 20.4 ومن ثم الكويت ب:

% 18.1وليبيا بنسبة **%** 16.6 والسعودية **%** 13.4 والجزائر **%** 13.4 والأردن **%** 9.7 وفي المقابل استمرت كل من لبنان وموريتانيا في التسجيل أعلى نسب عجزوهما على التوالي **%** 30 و **%** 22.6 في.2003

1-4مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

يقيس هذا المؤشر درجة مديونية الدول ويساعد في تقييم قدراتها على تحمل الديون، تشهد هذا المؤشر تطورا ايجابيا خلال عقد التسعينات حيث انخفضت المديونية الخارجية العربية بالنسبة للناتج المحلي العربي من **%** 81 عام 1990 إلى **%** 67 ثم إلى **%** 47.2 عام 2003 ، وتتفاوت الدول العربية المدينة فيها فيما يتعلق بهذا المؤشر ما بين **%** 178.2 في موريتانيا كحد أقصى، و **%** 17.2 كحد أدنى في عمان[1] .

1-5-صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المستعملة كنسبة مئوية من النتاج المحلي الاجمالي يقيس هذا المؤشر مستويات المساعدة مسيرة الشروط التي تهدف إلى النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية، وهو يرد بصورة نسبة مئوية من النتاج القومي الإجمالي، فقد شهد هذا المؤشر انخفاضا ملحوظا ، حيث انخفض من **%** 2.7 من الناتج الإجمالي العربي في عام 1990 إلى0.8 **%** في عام 2002 ، رجع ذلك إلى تدني تدفقت المساعدة من الدول المتقدمة صناعيا، وقد تلقت مصر أكبر قدر من المساعدات الإنمائية بالقياس غلى الدول العربية الأخرى في عامي 1990 و 2002 وقد أنخفض المبلغ الإجمالي لهذه المساعدات

[1] محمد عبد الله البرعي، معجم المصطلحات الإدارية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003 ، ص111

انخفاضا كبيرا في عام 2002 مقارنة بعام 1990 ومن حيث نسبة المساعدة المئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي، كانت جيبوتي تتصدر القائمة في عام1990 وموريتانيا في عام2002

2-المؤشرات الاجتماعية

تتمثل المؤشرات الاجتماعية فيما يلي:

2- 1مؤشر الفقر البشري

هو مؤشر مركب يشمل ثلاث أبعاد بالنظر البلدان النامية هي :حياة طويلة وصحية (تقاس بالنسبة المئوية من الناس الذين لا يبلغون سن الأربعين)توافر الوسائل الاقتصادية(يقاس بالنسبة المئوية من الناس الذين لا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية والمياه ونسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من وزن ناقص بدرجة معتدلة أو شديدة) ووفقا لتقرير التنمية البشرية لعام 2004 والمصادر عن برنامج لأمم المتحدة الإنمائي يحتل العراق تبعا لمؤشراته 73 بين الدول النامية المرتبة حسب درجة الفقر فيها، وتأتي الأردن ولبنان في الدول المتقدمة في هذا المجال ، إذ يحتلان المرتبة السابعة والمرتبة الرابعة عشر على التوالي بين الدول النامية[1] .

2- 2معدل البطالة-

يشمل هذا المؤشر جميع أفراد القوى العاملة الذين ليسوا مواطنين يتقاضون مرتبات أو عاملين مستقلين كنسبة مئوية من القوى العاملة، إن وضع البطالة العربية خصوصا الدول غير النفطية، سيبقي بشكل مصر للقلق من المستقبل القريب، ذلك لان معدلات البطالة الحقيقية أعلى بكثير من الأرقام المعلنة عنها، وقد نمى معدل القوى العاملة بمستوى أعلى من معدل النمو الوظائف المقدرة بنحو 2.5%في الدول العربية، فارتفعت معدلات البطالة التي تخطت % 10 في العديد من الدول العربية باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي.

2-3 نوعية الحياة

يستخدم لقياس هذا المؤشر عدد الأشخاص الذين لم يبلغوا سن الأربعين، كذلك نسبة السكان الذين لا ينتفعون بالمياه الصالحة للشرب والخدمات الصحية، ومرافق التنظيف الصحي والتي تعد مسألة أساسية للتنمية المستدامة .وتعد معدلات توفير المياه الصالحة للشرب في الدول العربية حوالي 86%من إجمالي السكان مرتفعة مقارنة بالدول النامية وعلى الصعيد العالمي % 78 و % 82 على التوالي .أما بالنسبة لخدمات الصرف الصحي، فهي تصل إلى حوالي % 83 من إجمالي سكان الوطن العربي، ويعد هذا المعدل أعلى من معدلات الدول النامية والمتوسط العالمي والبالغ % 51 و61 على التوالي.

2-4-التعليم

[1] مالك حسين حوامدة، الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وإثراء التنمية المستدامة، دار دجلة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2014 ،ص231

ستخدم لقياس هذا المؤشر كل من نسبة الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة والذين هم أميون، والمعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية، والذي يبين مستوى المشاركة في التعليم الثانوي حيث يشكل الأميون أكثر من 39 % من السكان البالغين في الوطن العربي وتتفاوت هذه النسبة ما بين 71 % كحد أعلى في اليمن و9 % كحد ادنى في الأردن، أي اقل من نصف المتوسط بالنسبة للدول النامية والبالغ% 25.5

2-5-معدل النمو السكاني

يقيس هذا المؤشر معدل النمو السكاني للسنة ويعبر عنه كنسبة مئوية ووفقا لتقديرات الأمم 2003بنحو % 2.4 متراجعا - المتحدة يقدر متوسط معدل النمو السكاني العربي خلال الفترة1995 1995ومقارنة بالدول المتقدمة والذي بلغ متوسط معدل النمو - من حوالي % 2.6 خلال الفترة1985 فيها % 0.8 والدول النامية % 1.9 يبقى هذا المؤشر مرتفع[1] .

2- 6النسبة المئوية لسكان المناطق الحضرية

ويعد هذا المؤشر من أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة التوسع الحضري، كان الحضر يشكلون % 40 من إجمالي سكان الوطن العربي في عام 1975 ووصل هذا الرقم إلى أكثر من53% في عام 2000.

3-المؤشرات البيئية

تمثل المؤشرات البيئية فيما يلي:

3-1متوسط الفرد من الموارد المائية

يرتبط متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية بظاهرتين رئيستين :الأولى معدل النمو السكاني في الدول العربية والثانية ارتفاع مستويات المعيشة الناجم عن إعادة توزيع الدخل، وتعد المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم فقرا في الموارد المائية، إذ لا يتجاوز المعدل السنوي لنصيب الفرد العربي من المياه المتاحة 860متر مكعب مقابل 7700 متر مكعب على المستوى العالمي، وعموما تجاوزت سبع دول عربية فقط خط معدل الفقر المائي البالغ 1000 متر مكعب للفرد والدول هي: الإمارات، السعودية، العراق، سوريا، ليبيا، مصر، وموريتانيا.

3- 2متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة

يبين هذا المؤشر نصيب والفرد بالهكتار من إجمالي الأراضي المزروعة، وشهد هذا المؤشر انخفاضا ملحوظا خلال العشر سنوات الأخيرة حيث انخفض من 0.27 هكتارا للفرد في عام1995 إلى 0.23 هكتارا للفرد في عام 2002 وبصفة عامة يتجه متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة إلى الانخفاض، ويرجع تفسير ذلك إلى إرتفاع معدل النمو السكاني.

[1] رتيبة عروب وسلمى صالحي، التنمية المستدامة في الوطن العربي عوائق وتحديات، مداخلة ألقيت في الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة / والتنمية المستدامة، المركز الجامعي المدية06 07 جوان 2006 ، ص07

3-3-كمية الأسمدة المستخدمة سنويا

يقيس هذا المؤشر كثافة استخدام الأسمدة، وهو يقاس بالكيلو غرام للهكتار، وتشير أحدث الإحصاءات إلى أنه بالرغم من ارتفاع استهلاك الأسمدة على مستوى الوطن العربي 16.6 كيلو غرام في عام 1970 إلى 44.9كيلو غرام للهكتار الواحد في عام 1998 ، غير أنه مازال أقل بكثير من المتوسط الدول العربية حققت الإمارات العربية المتحدة أعلى مستوى استخدام الأسمدة حيث بلغت 39.01كيلو غرام للهكتار، بالمقابل كان استخدام الأسمدة في السودان الأقل كثافة في1998 .

3-4-الأراضي المصابة بالتصحر

يقيس هذا المؤشر مساحة الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للبلد، وتشير آخر الإحصاءات إلى نسبة التصحر **%** 68.1 من المساحة الإجمالية للوطن العربي، ويتركز معظمها في إقليم المغرب العربي **%** 49 يليه شبه الجزيرة العربية **%** 29.7 ثم الشرق الأوسط 18.6%والشرق العربي **%** 2.7 وتفاوت تلك المساحات من دولة لأخرى في كل من الأقاليم المذكورة[1] .

3- 5التغير في مساحة الغابات

يشير هذا المؤشر إلى التغير الذي يحصل مع مرور الوقت في مساحة الغابات كنسبة مئوية 2002حيث - من المساحة الإجمالية للبلد، وقد شهد هذا المؤشر تدهورا كبيرا خلال الفترة1995 كانت نسبة التغير **%** 0.88 ففي الوقت الذي كانت الغابات تغطي نحو **%** 6.42 من المساحة الإجمالية للوطن العربي في عام 1995 أصبحت تشكل **%** 6.66 فقط وهي نسبة متدنية بالمقارنة مع المعايير الدولية التي تحدد مؤشرها بنسبة **%** 20 من المساحة الإجمالية لكل بلد هذا راجع إلى تعرض الغابات إلى الكثير من الانتهاكات التعديات الحرائق والأمراض.

4-المؤشرات المؤسسية

تتمثل المؤشرات فيما يلي :

4-1خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 نسمة

يعد هذا المؤشر أهم مقياس لدرجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في أي بلد، وفقا لبيانات الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية تحل الدول العربية في موقع متأخر عن المتوسطات العالمية لكثافة الخطوط الهاتفية الرئيسية حوالي 18 خطا لكل مئة من السكان في عام 2002 ، لم يتجاوز نصف الرقم في الدول العربية، فقد بلغ أعلى معدل لها في الدول العربية المتحدة بين الدول العربية في عام 2002 ، حيث وصلت إلى 34.2 من الخطوط الرئيسية لكل منه نسمة على عكسها في اليمن لم يتخطى معدل كثافة الخطوط الرئيسية2.24 .

4-2المشتركون في الهاتف النقال لكل 100 نسمة

يشير هذا المؤشر إلى عدد مستعملي الهواتف النقالة وحسب بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات

[1] -1 .رتيبة عروب وسلمى صالحي، المرجع السابق، ص08 :

% في نهاية عام 2002 بلغ عدد المشاركين في الهاتف النقال لكل مئة نسمة في الوطن العربي 17.69 وهو يقترب كثيرا من المستوى العالمي والبالغ % 18.77 وتتفاوت الدول العربية في ما بينها في هذا المؤشر ما بين % 75.88في الإمارات كحد أعلى و % 0.59 في السودان كحد أدنى.

4-3الحواسيب الشخصية لكل 100 نسمة

يمكن أن يكون عدد الحواسيب الشخصية المتاحة لسكان بلد معين مقياسا لقدرة على اللحاق بالاقتصاد العالمي وتعزيز إنتاجيته، وهذه هي حالة الدول العربية، ومتوسط عدد الحواسيب الشخصية في البلاد العربية مجتمعة 6.72 مازال بعيدا عن عدل الكثافة العالمية والبالغ 9.22 وشهدت بعض الدول العربية زيادة ذات شأن في متوسط كثافة الحواسيب الشخصية ومنها الإمارات، قطر، البحرين، بحيث تجاوزت معدلات الكثافة العالمية، أما بقية الدول العربية فمازالت المعدلات فيها بعيدة عن معدل العالمي.

4-4-مستخدمو الانترنت لكل 100 نسمة

يقيس هذا المؤشر مدى مشاركة الدول في عصر المعلومات، وتشير أحد البيانات عن هذا المؤشر في الوطن العربي إلى أن عدد مستخدمي الانترنت لكل 100 نسمة كان أقل من نصف المستوى العالمي البالغ 9.72 وتتفاوت الدول العربية فيما بينها في هذا المؤشر، ففي الوقت الذي نجد فيه الدول العربية تجاوز فيها استخدام الانترنت المتوسط العالمي كالإمارات، البحرين ولبنان والذي بلغ فيهما المؤشر % 36.73 و 24.73 % و % 11.71 مستخدما لكل 100 نسمة على التوالي نلاحظ ضعف تغلغل الانترنت في دول أخرى مثل السودان، اليمن وسوريا وهذا متأتي في غالب الأحيان في تدني الدخل، وارتفاع رسوم المكالمات الهاتفية وسياسات حكومية مقيدة تجاه مزودي خدمة الانترنت[1].

المبحث الثالث :استراتيجيات ومعوقات وتحديات التنمية المستدامة

المطلب الأول :استراتيجيات التنمية المستدامة

تواجه استراتيجيات التنمية المستدامة مجموعة من التحديات لعل أهمها :

1-تقوية المؤسسات البيئية والمشاركة الشعبية

بحسبان أن العمل البيئي هو مسؤولية مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص والقطاع المدني، فإن تقوية المؤسساتية على صعيد الأطراف الثلاثة من شأنها أن تحسن:

-القدرات المالية والإدارية والفنية المخصصة للعمل البيئي.

-زيادة الوعي بالأخطار والتهديدات البيئية من أجل استنهاض العمل الشعبي وزيادة استعداد المواطنين لدفع تكلفة الحفاظ على البيئة ومنع التلوث.

[1] رتيبة عروب وسلمى صالحي، المرجع السابق، ص09 :

-تعزيز دور الأجهزة المسؤولة عن التحقق البيئي ومراقبة معايير الجودة البيئية ومتابعتها .ولتحقق أهداف استراتيجيات التنمية المستدامة لابد من الاتقاء بنوعية الخطط الوطنية في المنظمة العربية وإدراج عنصر البيئة في هذه الخطط التي تترجم في النهاية إلى سياسات وبرامج ومشروعات مع ضرورة أن تتضمن دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية الجديدة تقنيات الآثار البيئية المتوقعة لكل موقع وعناصره على حدة .ومع التسليم بتفاوت القدرة المؤسسية لدول المنطقة العربية في مجال العمل البيئي فلابد من العمل على ما يلي:

حشد الدعم السياسي للعمل البيئي حتى تتوافر له الفعالية والأداء الجيد من خلال وجود تنظيمات مؤسسية قوية على المستويين الحكومي والأهلي في القطاعين الخاص والمجتمع المدني يحقق بينهما التنسيق والتكامل وعدم تقاطع الأدوار.

-تعزيز الخبرات المعرفية في مجال التنمية المستدامة العاملة في حقل تقويم الآثار البيئية للمشروعات الجديدة واقتراح السياسات والآليات والإجراءات الكفيلة بالحفاظ على البيئة.

-تحسين أوضاع المعلوماتية البيئية وزيادة حصول المواطنين على المعلومات البيئية من أجل زيادة المشاركة في الإدارة لشؤون البيئة.

2-الإدارة البيئية

تصاعد الحديث في السنوات الأخيرة عن الأخطار والتهديدات البيئية التي تواجه مستقبل الجنس البشري واستمراره مثل قضايا ازدحام كوكب الأرض بالسكان والفقر والصراعات المدمرة وتلوث الهواء وتلوث المياه العذبة وإزالة الغابات وتلوث مصاعد الأسماك والأضرار الأرضي، ولكن يمكن تقليل أثر هذه الأخطار إلى أبعد مدى إذا أديرت شؤون التنمية على مرتكزات بيئية تضمن أطراد النمو الاقتصادي، والاجتماعي وتحافظ على المنظومة البيئية وتحقق استدامة مكوناتها.

إلى ذلك يمكن تقسيم أشكال استراتيجيات الإدارة من أجل التنمية المستدامة من جهة النظر التالية:

2-1-المستوى الوطني

2- 1 - 1-من منظور مكاني

-إدارة الحضر.

-إدارة المناطق الريفية والزراعية.

-إدارة المناطق الصحراوية.

2- 1 -2-من منظور زمني

-مدى قصير(كوارث وأضرار بيئية طارئة ينبغي إصلاحها بشكل عاجل مثل بقع الزيوت لناقلات البترول الغارقة).

-مدى متوسط أخطار بيئية يتم إصلاحها في المدى الطويل مثل مصايد الأسماك.

-مدى طويل أخطار بيئية يتم لإصلاحها في المدى الطويل مثل الإضرار الأرضي وانبعاثات الغازات المختلفة.

2- 1 -3-من منظور العناصر البيئية

-الموارد الأرضية.

-الموارد المائية.

-الهواء الجوي[1].

3-عناصر استراتيجيات التنمية المستدامة

كانت اللجنة العالمية والتنمية التي تشكلت برئاسة السيدة برونتلاند رئيسة وزراء النرويج ، السابقة أول من عرف مصطلح التنمية المستدامة الذي ورد في تقريرها الذي نشر في أبريل 1987 وذلك كاستجابة لمجموعة من الكوارث البيئية التي شهدها العالم منذ أن عقد أول اجتماع لها في أكتوبر 1982، تتصل كلها بسوء الإدارة البيئية التنموية وعرف التقرير التنمية المستدامة بأنها استجابة لحاجت الحاضر من دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في الوفاء بحاجاتها، ومنذ ذلك التاريخ بدأ مصطلح التنمية يشيع شيوعا متعاظما في أروقة الفكر التنموي هنا وهناك. وبحسبان أن كل إستراتيجية لها معالم أو عناصر محددة فإن عناصر إستراتيجية التنمية المستدامة تتمثل في ما يلي:

-ثبات أعداد السكان.

-أشكال جديدة من التقانة أو نقل التقانات.

-الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية.

-تقليل النفايات ومنع التلوث.

-الإدارة المتكاملة للنظم البيئية.

-تحديد طاقة استيعاب النظم البيئية.

-تحسين الأسواق وبناء مؤسساتها.

-التعليم والتربية البيئية وتغيير الاتجاهات.

3-1-ثبات عدد السكان

تستند فكرة ثبات عدد السكان إلى أن الزيادة السكانية في كثير من أنحاء العالم تتم بمعدلات لا يمكن لقاعدة الموارد الطبيعية المتاحة في تلك المناطق حملها، كما أنه لا يمكن لأي تحسينات في البيئة الأساسية الخدمية(المستشفيات، المدارس، الجامعات، النوادي الرياضية والثقافية، ودور السنما والمسارح والبيئة الاقتصادية والبنوك، الطرق والجسور ووسائل النقل بجميع أشكالها) والبيئة الأساسية الإدارية (الحاكم، أقسام الشرطة، وسائل الإطفاء)والبيئة الأساسية الثنائية الهدف(خدمية واقتصادية) أن تتحملها غلى هذا تتجلى أبرز مظاهر المشكلة السكانية في المجتمع العربي في عدم التناسب بين الحجم الكلي للسكان وقاعدة الموارد الاقتصادية المتاحة والتركيب العمري للسكان ونسب الإعالة وضعف

[1] عروب وسلمى صالحي، المرجع السابق، ص05،ص07

مساهمة الإناث في القطاعات الاقتصادية المختلفة وتدني الخصائص السكانية وتشوه التوزيع الإقليمي للسكان وقصر زمن تضاعف السكان وزيادة نسب الفقر بين السكان، مما يترتب عليه قاعدة الموارد الاقتصادية بأكثر مما تحتمل وتدميرها مع الزمن ونشوب النزاعات القبلية والعرقية. وعليه يدعونا هذا الوضع إلى فحص طرفي معادلة السكان الموارد في مجموعة الدول المشار إليها من أجل ضمان التوازن بينهما من خلال ضبط معدلات النمو السكاني وزيادة معدل النمو الاقتصادي بوتائر تتفوق على معدلات الزيادة السكانية، فمن غير المتصور أن ندع الزيادة السكانية تستمر بوتائر بعيدة عن طاقة الحمل للموارد الاقتصادية المتاحة، مما يترتب عليه تزايد الأعباء الاقتصادية والاجتماعية الملقاة على عاتق الأجهزة المسؤولة للوفاء بحجات الطفولة والشيخوخة والعجز ومع قصور الموارد ومحدوديتها يضطر كثير من الدول العربية المحدودة الموارد إلى ضغط الإنفاق الاجتماعي ومخصصات الدعم الموجه المحدودي الدخل مما يزيد من حدوث الفقر وتردي الأحوال الاجتماعية بسبب تقليص تغطية شبكات الأمان الاجتماعي المختلفة. كذلك فإن مشاكل النمو الحضري تمضي جنبا إلى جنب مع الزيادة السكانية غير المنضبطة وضعف استشراف آثار الزيادة السكانية وعلى أولئك الذين يفكرون في معالجة أخطار النمو الحضري أن يبدءوا بخفض معدلات الزيادة السكانية، علما بأن النمو الحضري هو التوسع في الاستهلاك فوق طاقة الموارد والهجرة المتوحشة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية وهو ما نشهده في كثير من العواصم الكبرى في المنطقة العربية مثل القاهرة وغيرها. وفي المدن يقطن عدد ضخم من السكان المهاجرين لا مأوى لهم سوى مساكن متواضعة ولا ينتسبون إلى مدارس ويقومون بأعمال هامشية أو متسولة ولا يملكون نقدا كافيا ولا يشترون أي بضائع. لقد أدى استهلاك الطاقة المفرط في الدول الصناعية، وخصوصا البترول إلى خفض أجل نقاذ هذا المورد في كثير من الدول المنتجة للبترول في الشرق الأوسط عموما ودول الخليج خصوصا، ولم يكن هذا الاستهلاك المفرط إلا نتيجة لأنماط التصنيع الكثيفة استخدام الطاقة التي أنتجت الملوثات (الانبعاثات الغازية)بكل تأثيراتها الضارة، إن استخدام التقنيات الصناعية المعتمدة على الديزل والمازوت كمصادر للطاقة سواء لأغراض صناعية أو أنشطة النقل هو المسبب الرئيسي في انبعاثات اكاسيد الكبريت ذات الآثار الصحية على سكان المدن وكذلك تفيد الدراسات أن أنشطة الصناعية تمثل أكثر من **%** 50 من انبعاثات أكاسيد النتروجين السنوية يليها أنشطة النقل **%** 35 ثم حرق المخلفات 13**%** حالة مدنية القاهرة الكبرى.

3- 2مكافحة الفقر

جاء مشروع وثيقة إستراتيجية تخفيض الفقراء من بين أهم المشاريع المطروحة لمكافحة ظاهرة الفقر، وكاستجابة وتأكيد لما اتفق عليه ما بين 189 دولة في مؤتمر الألفية، حيث تعهدوا على تحقيق الهدف الأول من الأهداف الثمانية للألفية ألا وهو القضاء على الفقر[1]، ويتمحور هذا الهدف على:

-خفض نسبة الفقر للناس الذين يقل دخلهم عن الدولار واحد في اليوم إلى النصف بين عامي (1990- 2015)وتعنى هذه الوثيقة بأعداد خريطة تنجز من البلدان لتساعدها في توجيه السياسات

[1] نفس المرجع السابق، ص09،ص11

العامة في ما يخص ظاهرة الفقر، وهي ترتكز على القيام بأعمال مشاركة لا تشمل فقط الحكومات والجهات المانحة، ولكن أيضا المجتمعات وفئات المجتمع المدني، بالإضافة إلى هذا فإنها تركز على النتائج التي تفيد الفقراء، والآخذ بمنظور كلي وطويل الآجل والتأكيد على الشفافية والخضوع للمساءلة، وتتلخص فلسفة مكافحة الفقر في شرطين أساسيين:

-الربط بين سياسة التنمية مع الأبعاد الاجتماعية.

-ربط هذه الأبعاد مع كيفية الإصلاح.

يؤكد العنصر الأول أن النمو وحده ليس كافيا لتخفيض حدة الفقر مهما كانت السياسات التوزيعية وبراعتها، فتحسن حال الفقراء ليس مرهونا بالوصول إلى مستويات عليا من الدخل القومي، بل قد بينت التجارب في مختلف البلدان أن إتباع حكمية يؤدي إلى نتائج طبية في هذا المضمار. ويأتي البنك الدولي ليقرر هذه النظرية، حيث يرى أن السياسة مكافحة الفقر تأتي من شطرين متكاملين[1] .

المطلب الثاني :معوقات التنمية المستدامة

العقبات التي تواجه مسيرة التنمية المستدامة في الدول النامية:

تعاني غالبية الدول النامية عقبات عديدة تعيق مسيرة التنمية المستدامة وهي مختلفة من مجتمع لآخر وإن كان يوجد حد أدنى مشترك بينهما، ومن أبرز هذه العقبات.

1-العقبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

يعتبر العامل السياسي عاملا قويا في عملية التنمية لأن توافر الاستقرار كما هو موجود في معظم الدول النامية بشكل عائقا أمام عملية التنمية فالعالم الثالث يعاني من المشاكل التنموية من المديونية ومزيدا من الاستنزاف للثروات الطبيعية والتدمير البيئي، ومزيدا من الفقر والبطالة والتضخم، ومزيدا من ارتفاع عدد سكانه مما يجعله أكثر دول العالم عرضة للتوتر الإقليمي، واتجاه التنمية اتجاها سلبيا فيه، مما يقود العالم الثالث نحو كارثة يصعب على العالم تجاهلها كما يشكل الفساد الاقتصادي، والاجتماعي أكبر تهديدا لتنمية الدول العالم الثالث في المستقبل، ويعتبر سببا في هدر المدخرات وضعف الاستثمار الداخلي وارتفاع أعباء الديون الخارجية المترتبة عليه. إن الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة تتسع في ظل عولمة التجارة والتمويل وتدفق المعلومات، ولا داعي لتأكيد الإحصائيات الرهيبة التي تشير إلى اتساع الفجوة في الديون ومستويات المعيشة بين الأغنياء والفقراء في هذا العالم، الأمر الذي يكرس عدم العدالة والافتقار إلى التوازن مما يؤدي إلى إشاعة الفوضى والاضطراب في العالم النامي، فالمساعدات التنموية انخفضت التنموية للدول النامية بدل زيادتاها وفي الوقت نفسه انخفضت تدفقات الاستثمار المباشر وازدادت القيود أمام نقل التكنولوجيا وقد تراجعت صادرات الدول النامية وتقلصت حصصها في الأسواق

[1] نوازد عبد الرحمن الهيتي وحسن إبراهيم المهندي، التنمية المستدامة– الانجازات والتحديات-، الطبعة الأولى، 2008 ، ص86 :

العالمية، كما تراجعت المساعدات الرسمية وهناك خسائر متوقعة من الزيادة التي ستطرأ على أسعار السلع الغذائية والزراعية.

2-تعثر العملية السلمية

وبالإضافة إلى العقبات المشار إليها أعلاه والتي تشمل بالضرورة الشرق الأوسط كذلك كونه جزءا من العالم الثالث، فهناك الصعوبات التي تواجه عملية السلام في الشرق الأوسط وما يعترضها من عقبات تضعها إسرائيل من خلال ممارستها والتي إذا لم يتم تفاديها فإنها ستجر المنطقة إلى مزيد من الصراعات والدمار وستكون عقبة في مسيرة التنمية في الشرق الأوسط.

المطلب الثالث :تحديات التنمية المستدامة

تعد التحديات الكبرى للتنمية المستدامة مجالات تحديا حقيقية لنجاحها في ظل عولمة طاغية لا ترك لاستراتيجيات التنمية فرصا للنجاح، وهذا ما سنتناوله فيما يلي :

1-الموقف الذي وضعت بعض الشركات نفسها فيه نتيجة ممارساتها وتصرفاتها الخاطئة اتجاه المجتمع بجميع مكوناته، وهنا نذكر على سبيل المثال ما حصل مع شركة شل في نيجيريا وشركة يونيون كارياید في كارثة التسريب الكيمياوي في بويال بالهند وكذلك ما فعلته صناعات الأخشاب بتجريد الغابات مسببة فيضانات هائلة وما فعلته حاليا الشركات المصنعة للأدوية المعالجة للايدز اتجاه تسعيرة التي تفرضها على الدول الفقيرة وخصوصا إفريقيا.

2-عدم اهتمام الشركات بوضع قوانين محقة والسعي لتطبيقها والمتعلقة بأهداف اجتماعية سواء فيما يخص حقوق الإنسان، ومعايير العمل والاستدامة البيئية وتخفيض مستوى الفقر عليها.

3-تعتبر الشركات مسؤولياتها الاجتماعية هي شيء هامشي سواء في ثقافتها أو في اجراءاتها الإدارية، إن التفكير على نحو هذا المنوال يعتبر خطأ خاصة في ظل بيئة العمل الجديدة والتي فرضتها ظاهرة العولمة والتي أصبحت تطرح تحديات عميقة أمام الشركات والتي تعتبرها عناصر فاعلة اجتماعيا، فأصبح انتهاج إجراءات إعداد التقارير الاجتماعية والبيئية للشركات والإفصاح بها أمر مفروض عليها، وبالرغم من ذلك تدل الاحصائيات الأخيرة وفق مسح قامت به منظمة التعاون والتنمية أن واحدة من خمس شركات فقط تبنت مدونة سلوك تشاطر مضامينها مع الجمهور الاقتصادية وتقبل إجراء تدقيق عبر طرف ثالث لأدائها الاجتماعي والبيئي أو استخدام أنظمة التقارير عبر طرف ثالث[1].

4-إن كيفية إدارة الشركات لمسؤولياتها الاجتماعية أصبح عنصرا من العناصر مهمة المستعلمة في تقييم المخاطر، فمن حق المجتمع أن يعرف ماذا تعمل الشركة لإدارة هذه المخاطر لا لأنها تؤثر على قيمة الاقتصادية للشركة فحسب يتعداها إلى القدرة على التعرف على المخاطر الناجمة عن التصرفات

[1] إسماعيل سراج الدين ومحسن يوسف، الفقر والأزمة الاقتصادية، مركز أبن خلدون للدراسات الانتمانية بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع 1997 ، ص51

ذات الانحرافات البيئية والاجتماعية والتي إن وقعت فقد تؤدي إلى الإفلاس[1] .

5-وهناك من ترى بأن يكون من خلال سياسات البحث وتطوير منتجات أكثر حماية للبيئة، وكمثال على ذلك ما تقترحه" شركة آيير التي تقترح طريقة جديدة في تشخيص التلوث البيئي بالاعتماد على النباتات الطبيعية وكذلك ما تقترحه شركة كاربوفيل الذي يقدم خدمات في معالجة المياه المستعملة لصالح المصانع والذي ابتكر طريقة جديدة وذلك باستعمال مكونات بيولوجية أكثر حماية للبيئة ومنهم من يرى بأن يكون من خلال المساهمات المالية بأنظمة التكافل والاندماج في المجتمع وبالدعم الذي من الممكن أن تقدمه للحياة الاجتماعية والرياضية والثقافية وهذا ما بادرت شركة أرأتب التي تقوم ببعض العمليات لفائدة مدينة بباريس بصفة عامة ولفائدة بعض الفئات المحرومة والتي تسعى من خلالها الشركة إلى أن تعطي صورة تجعل مناه تتصف بالمواطنة وبالتالي لا تقف المسؤولية عند التبرعات للمشروعات والبرامج التنموية والخيرية، فثمة مجالات للعمل يجب أن تلزم بها الشركات، وسيعود ذلك على المجتمعات والدول بفوائد كبرى منها:

-يجنبها كوارث وأزمات بيئية واقتصادية واجتماعية ستكون في تكاليفها ونتائجها أكبر من التكاليف المترتبة على هذه المسؤوليات والالتزامات.

-عرض المشاريع الاجتماعية وجعلها جزءا من شخصياتها.

-تستخدم هذه المشاريع تسويقيا لتحسين صورة الشركة أو الصبغة الأخلاقية والاجتماعية عليها، وزيادة مصداقيتها، مما يؤدي إلى زيادة الإقبال عليها وعلى منتجاتها، وبالتالي زيادة الدخل والأرباح.

[1] خضير كاظم محمود، سلطان نايف أبو تايه، متطلبات التأهيل لشهادة الإيزو، مكتبة اليقظة للنشر والتوزيع، عمان، 2001 ، ص51

خاتمة الفصل الأول

إن مفهوم التنمية المستدامة شهد تعاريف عدة وتطورات على مستوى السنوات الأخيرة، وبقي تعريف برونتلاند الأكثر وضوحا وشمولية لدمجه للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في تعريف واحد، غير أبعاد تبقى ثابتة لا بديل عنها إلا العمل على اتجاه سبيل المتوافق بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في إدماج هذه الأخيرة يبقى نسبي حسب سياسات وإمكانيات كل دولة. كما شهدت الاستدامة اتجاهات مختلفة تتمثل في الاستدامة الضعيفة والاستدامة القوية الاستدامة الضعيفة الموجبة حيث تتبنى الدول إحدى هذه الاتجاهات وفق خصوصياتها وسياساتها وقدراتها الاقتصادية.

يبدأ أن مؤشرات التنمية المستدامة شهدت تعديلات مع مرور الزمن، فاختلفت المؤشرات من منظمة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى، حتى تم توحيد تلك المؤشرات من قبل لجنة التنمية المستدامة التي تسعى إلى تطويرها واختيارها على كافة الدول. والجدير بالملاحظة افتقار هذه المؤشرات إلى الدقة والمصداقية على خلفية الكيفية التي تم من خلالها جمع المعلومات ومعالجة الإحصائيات، إلا أنها تبقى ضرورية لقياس التقدم في التنمية المستدامة في كافة بلدان العالم.

الفصل الثاني :عموميات حول السوق البترولية العالمية ومتغيراتها

تمهيد:

شكل اكتشاف البترول في أواخر القرن 19 تحولا جوهريا في مصادر الطاقة في العالم، حيث تحول النفط تدريجيا إلى سلعة استراتيجية حلت محل الفحم كمصدر للطاقة وبديلا عنه وهذا ما جعل الدول والشركات تتسابق لاستثمار أموالها في هذا المجال بحثا عن السيطرة في إنتاج وتسويق هذه المادة الحيوية.

وقد عرفت سوق البترول العالمية العديد من التطورات والتغييرات منذ الاكتشاف إلى يومنا هذا، سواء من حيث الاكتشافات الجديدة والإنتاج، أو من حيث الاستخدام والاستهلاك، كما تأرجحت هذه السوق بين وضعيات مختلفة من احتكار إلى تنافس، وهذا ما أثر بطبيعة الحال على أسعار البترول وجعلها تشهد العديد من التقلبات. وسنحاول من خلال هذا الفصل تحديد وتشخيص المفاهيم المتعلقة بالبترول وأشكاله والأنشطة البترولية المتعلقة به وكذلك تحديد المفاهيم والمتغيرات الأساسية المؤثرة في الأسواق البترولية العالمية ومنه إلى اتجاهات الأسعار ومراحلها والعوامل المؤثرة فيها.

المبحث الأول :أساسيات حول البترول

بالرغم من بداية تطور موارد الطاقة البديلة إلا أنه لا يزال النفط بعد عصب الاقتصاد العالمي الذي تعتمد عليه اقتصاديات الدول المتقدمة لا سيما في قطاع النقل، كما أن النمو الاقتصادي الذي تشهده الدول الناشئة زاد من درجة الاعتماد عليه ووصفه بالمصدر الأول والأساسي للطاقة، وهذا ما زاد من أهميته وتأثيره في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

المطلب الأول :البترول، أنواعه، وأنشطته

البترول من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان وباعتباره عصب الاقتصاد العالمي والمصدر الأول والأساسي للتنمية الاقتصادية.

الفرع الأول :تعريف البترول

البترول كلمة من أصل لاتيني معناها زيت الصخر، ويوجد عادة عند سطح الأرض وفي باطنها، وقد يأخذ البترول شكل سائل ويعرف بالزيت الخام وهو سائل دهني له رائحة خاصة تميزه وتختلف ألوانه بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، كما تختلف لزوجته تبعا لكثافة النوعية، كذلك قد يأخذ البترول شكل غاز ويسمى الغاز الطبيعي.[1]

يعتبر البترول مادة بسيطة ومركبة في ذات الوقت، فهو بسيط من حيث أنه يتكون كيميائيا من عنصرين هما الهيدروجين والكربون، وهو مركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزيئي لكل منهما.فكل مادة تتكون من جزيئات هي وحدات تركيبها الأساسية .وكل جزيء يتألف من ذرات وتتجدد خصائص المادة بعدد ونوع الروابط التي تساهم في هذا الاتحاد وكيفية توزيعها.2[2]

يعتبر البترول من أهم مصادر الطاقة وأكثرها انتشارا، ويتكون من خليط من الهيدروكاربونات وتتراوح نسبتها في بعض أنواع النفط بين50 %_90% بالاضافة الى مركبات اخرى مثل الازوت،الفوسفات ،الاكسجين .والهليوم، وتتراوح كثافة ثقل البترول ما بين 0.65 و 1.85 غ/سم يقاس البترول عموما بمقياسين هما طن والبرميل3 [3]

الفرع الثاني :أنواع البترول وأشكاله

أولا :أنواع البترول

يتباين البترول ويختلف في نوعه من بلد إلى آخر، وأحيانا في نفس الحقل يتواجد عدة أنواع وعلى العموم يمكن التمييز بين الأنواع التالية من البترول كالآتي:

- **بترول برا فيني :**هو البترول الذي يحتوي نسبة عالية من المركبات الهيدروكربونية البارافنية.

---

[1] سيد فتحي أحمد الخولي،**"الموارد النفطية "** دار زهران للنشر والتوزيع، جدة، 1997، ص 102 ،

[2] حسين عبد الله،**"البترول العربي"**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2003 ، ص1

[3] المرجع نفسه.

•**بترول إسفلتي(نافتني):** وهو البترول المحتوي على نسبة عالية من المركبات النافتينية أو المواد الاسفيلتية (العطرية، الاوروماتية).

•**حسب درجة الكثافة النوعية** :ويقال أن هذا البترول هو بترول خفيف أو ثقيل أو متوسط.

•**حسب نسبة المادة الكبريتية** :وهنا يتم التمييز بين البترول الحلو أو المر.

-وهذا الاختلاف في أنواع المادة البترولية ينجم عنه تأثيرات متعددة على الصناعة والنشاط الاقتصادي البترولي،

ومن أبرز هذه التأثيرات ما يلي:

التأثير على قيمة وسعر البترول؛

التأثير على الكلفة الإنتاجية للبترول؛

التأثير على العرض البترولي من خلال تقدير مقدار ونسبة المنتجات البترولية التي يمكن الحصول عليها من كل نوع بترولي؛

التأثير على طريقة التكرير ونوعية المصافي البترولية؛[1]

ثانيا :أشكال البترول

يتخذ البترول في الطبيعة ثلاثة أشكال:

ا.**1 في الحالة السائلة** :وهي ما يطلق عليها مادة البترول الخام، وهي مادة سائلة لها رائحة خاصة ومتميزة ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر.

.2**الحالة الغازية**: وهي ما يطلق عليه بالغاز الطبيعي ويتكون من مجموعة من المواد الغازية أهمها الميثان(Methan)و الإيثان (Ethan) والبروتين والنتروجين وثاني أكسيد الكربون والكبريت بنسب متفاوتة، ويعتبر الغاز الطبيعي من المحروقات عالية الكفاءة قليلة الكلفة، و قليلة الانبعاثات الملوثة للبيئة.

.3**الحالة شبه صلبة** :كعروق الإسفلت وهي حالة نادرة، كما وأن سوائل وغازات البترول قد تتواجد بصورة مختلطة مع بعضها البعض ولكن بنسب مختلفة وبحسب المناطق الجغرافية التي تتواجد بها .فقد يتواجد البترول الخام مختلطا بنسب قليلة من الغاز الطبيعي كالبترول في منطقة الخليج العربي، كما يتواجد الغاز الطبيعي مختلطا مع البترول كمنطقة الجزائر وبحر الشمال.[2]

الفرع الثالث :الأنشطة البترولية

لا يمكن استعمال المحروقات على طبيعتها بل يجب أن نمر بمجموعة من العمليات المتتالية ويمكن تقسيم هذه العمليات أو الأنشطة إلى جزأين:الأنشطة البترولية الأفقية والأنشطة البترولية التحتية.

أولا :الأنشطة البترولية الأفقية

[1] محمد أحمد الدويري، **" محاضرات في الاقتصاد البترولي"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983 ، ص1

[2] Preskouriave ,Drabkine, **"la chimie du pétrole et du gaz"**, traduction française éditions Mir, Moscou, 1983, p47.

تتمثل في أعمال البحث والتنقيب عن المحروقات واستغلالها وسنقوم بتفصيلها كالآتي:

-1البحث والتنقيب :التنقيب يعرف على أنه تحر عن المحروقات باستعمال أساليب جيولوجية وجيوفيزيائية، والتي تسمح بمعرفة وجود أو عدم وجود المحروقات تحت سطح الأرض، كما يتمثل في الأشغال التمهيدية لاكتشاف دلائل وجود المحروقات، وتلعب التفجيرات دورا رئيسيا في تحديد منطقة الحفر حيث تغرس المتفجرات على عمق 6أمتار يحدث الانفجار هزة أرضية ومن خلال الارتدادات التي تنتج بطريقة مختلفة ناتجة عن طبقات الأرض المتلاقية والتي تسجل عن طريق وسائل إلكترونية حساسة تعين طبقات الأرض بدقة و تسمح بمعرفة المناطق البترولية المحتملة.

-2الحفر :هو أفضل طريقة للتنقيب عن البترول حيث يعرف على أنه وسيلة للكشف عن المحروقات وكذلك يسمح لنا بمعرفة طبيعة الصخور وطبيعة المناجم سواء كانت متعلقة بالبترول أو الغاز أو مواد أخرى، ويتمثل الحفر أيضا في الأشغال التي تسمح باستخراج المحروقات ويكون المكان الذي وجد فيه البترول، وبما أن البترول الخام يحتوي دائما على مواد أخرى فإن من مهمة مركز الإنتاج هو فصل الغاز عن البترول، وعن المواد الأخرى ويشمل الأعمال التي تسمح باستخراج ومعالجة المحر وقات وجعلها صالحة للاستعمال وهذا يتطلب استثمارات ثقيلة ووقت طويل[1].

ثانيا :الأنشطة البترولية التحتية

تتمثل في أعمال نقل المحروقات بواسطة الأنابيب وتكرير المحروقات وتحويلها وتمييع الغاز الطبيعي وتخزين المنتوجات وتوزيعها.

1- النقل :في القديم كانت المحروقات تنقل بواسطة براميل، ثم تطورت لتصبح في شكل wagons citernes ونظرا لبعد المسافات بين مناطق الإنتاج عن مناطق التكرير ومناطق الاستهلاك أصبحت المحروقات تنقل بواسطة الانابيب الخاصة بنقل البترول وتسمى Oleoduc ،ومنها الخاصة بنقل الغاز الطبيعي وتسمى Gazoduc، او عن طريق سفن تسمى

أما بالنسبة للغاز الطبيعي يجب تحويله إلى سائل (تمييع الغاز) وهذا من أجل تخفيض حجمه لينقل بعدها بواسطة سفن تسمى 1Methaniers

2-معالجة المحروقات :تحتاج المحروقات إلى معالجة حسب طبيعتها وحسب وجهتها، وتتمثل هذه المعالجة في التكرير بالنسبة للبترول والتمييع بالنسبة للغاز الطبيعي كما يلي:

أ-التكرير :هو عملية فصل البترول الخام وتحويله إلى مواد سائل ة أو غازية حيث تصبح صالحة للاستعمال النهائي[2].

---

[1] هندي كريم، **" الجباية البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري –"في ظل الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات–**، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر2009_2010 ص5

[2] ،عصماني مختار، **" دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية" (2001 _2014)** -مذكرة ماجستير في إدارة أعمال والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2013_2014 ص6

ب-التمييع :يقصد به تبريد الغاز الطبيعي في درجة حرارة جد منخفضة وبهذه العملية يمكن تخفيض حجم الغاز ب 600 مرة.

ج-البترو كيمياء :تعني تحويل المحروقات السائلة بطرق كيميائية، وقد أنشأت لتنافس كيمياء الفحم.

3-التخزين :يتم التخزين إما في قاع الأرض ويخص فقط المنتوجات المكررة(البوتان، البروبان، وغاز البترول المميع) ويسمح بتكوين احتياطات لضمان تموين السوق الوطنية[1].

4-التوزيع :قبل 1920 كان البنزين يباع في قارورات صغيرة أو كبيرة الحجم، أما الغاز الطبيعي فكان يباع في قارورات من المعدن للاستعمال المنزلي تزن حوالي 10.5 كلغ بالنسبة للبروبان و 13.5 كلغ بالنسبة للبوتان، وكان ويتم التسليم بواسطة شاحنات خاصة تسمى camion_ceterne للمسافات القصيرة،و wagon_ceterne للمسافات البعيدة ،أما حاليا فالتسليم يتم بواسطة شبكة توزيع المنتجات المكررة والمتمثلة في محطات الخدمات، .حيث تقوم بتزويدنا بجميع أنواع الكربونات، وكانت أول مضخة للبنزين سنة 1920 بالولايات المتحدة الأمريكية[2]

المطلب الثاني :استخدامات البترول والنظريات المفسرة له

لقد تعددت استخدامات البترول وذلك لاعتباره عنصر ضروري في مختلف المجالات وهذا ما أدى لظهور نظريات مفسرة له ولطبيعته.

الفرع الأول :استخدامات البترول

يستخدم النفط في مجالات عديدة منها:

أولا الاستخدامات الطبية:

يستخدم هذا الزيت بعد إضافة بعض المواد الأخرى إليه كزيت الأطفال في الولايات المتحدة وانجلترا وكندا ويستعمل كذلك للعناية بالبشرة.

ثانيا الاستخدامات في الطب البيطري:

يستخدم الزيت المعدني في تطعيم الحيوان ، كم ا يستخدم في تطهير أرجل الطيور لمنع إصابتها من الفطريات، كما يستخدم في علاج التهابات، ووقاية الأخشاب من السوس.

ثالثا الوقاية:

نظرا لأن زيت البترول لا يمتص الرطوبة فهو يستعمل كتغطية واقية أو تغمس فيه المواد الحساسة للماء مثال على ذلك الاحتفاظ باليثيوم حيث يغمس في حمام من زيت البترول، كذلك الحفاظ على الأدوات اليدوية المعدنية والأسلحة والسكاكين ووقايتها من الصدى والأكسدة[3].

---

[1] المرجع نفسه، ص7

[2] Rabah Mahiout, "le petrole algerien edition,ENAP", alger, 1974, P 94.

[3] Rabah Mahiou,OP.cit, p97

الفرع الثاني :النظريات المفسرة للبترول

لقد اختلفت وتباينت أراء المعنيين والمختصين من جيولوجيين وكيماويين بشأن البترول وبالتالي ظهرت نظريتان مفسرتان هما3

أولا: النظرية المعتمدة على الأصل المعدني(اللاعضوية)

تجمع هذه النظريات رغم تعددها على أن مادة البترول قد تكونت في باطن الأرض نتيجة تفاعلات كيماوية بين العناصر اللاعضوية، كاتحاد وتفاعل عنصر الهيدروجين مع الكربون، أو عنصر كبريت الحديد مع الماء وغيرها من العناصر الأخرى، حيث يحاول أنصار هذه النظرية البرهان عليها بواسطة التحليلات المخبرية الكيميائية التي أدت إلى الحصول على البترول من مواد أصلها معدني بعد إخضاعها للشروط الطبيعية والكيميائية نفسها التي

يخضع لها تشكل البترول، وما يدعم أراء هذه المجموعة هو توصلها نظريا ومختبريا إلى تحضير بعض المنتجات الهيدوكربونية أو البترول كالبنزين والأستلين والميثان ...الخ.

ثانيا: النظرية المعتمدة على الأصل العضوي

إلى جانب أبحاث العلماء للبرهان عن الأصل المعدني للبترول أخذ فريق آخر يوالي أبحاثه للبرهان على نشأة البترول من أصل عضوي نباتي أو حيواني أو فطري، أي أنها تعتمد على عناصر عضوية في تفاعلها وتكوينها للبترول وهي تنقسم إلى قسمين:

1-نظرية تعتمد على المصدر العضوي النباتي في أصل تكون البترول :حيث أن المواد النباتية اندثرت وطمرت في باطن الأرض عبر آلاف السنين وتفسخت وتحللت في الباطن لتكون مادة البترول.

كما قد تحصل العالم (لوران) على فحوم هيدروجينية بتقطير بعض الحموض الدسمة وتسليط بخار الماء الساخن عليها كما تم الحصول في شروط مختلفة باستعمال أنواع أخرى من المواد الدسمة والسيليلوز النباتي على فحوم هيدروجينية من الأنواع نفسها.

2-نظرية تعتمد على المصدر العضوي الحيواني في أصل تكون البترول :حيث أن اندثار وانقراض بعض الأسماك أو الزواحف بأعداد وكميات كبيرة تحت قاع البحار والمحيطات عبر ألاف السنين، فتفسخت وتحللت في أعماق الأرض مكونة مادة البترول وبذلك استقرت أراء العلماء على أن نشأة البترول وأصله لابد أن يكون من مواد عضوية لأنه لا يعقل ولا يمكن الحصول على تلك المجموعات الهائلة في ظروف طبيعية وكيميائية معقدة إلا بالاستناد إلى مواد أولية هائلة تخزنها الطبيعة ولايوجد في الطبيعة الا المواد العضوية فقط من نباتية وحيوانية تخزنها الطبيعة بهذا الشكل.[1]

[1] محمد محروس إسماعيل، **" اقتصاديات البترول والطاقة"**، دار الجامعات المصرية، مصر، ص51

المطلب الثالث :خصائص البترول وأهميته

تزداد يوما بعد يوم أهمية النفط كسلعة استراتيجية للدول المنتجة وذلك لما يتميز به من خصائص متعددة

وهذا ما برهنت عليه التجارب الدولية.

الفرع الأول :خصائص البترول

للبترول خصائص متعددة نظرا لما يلي:

•تركيبه الكيماوي فريد حيث أن الهيدروجين المدموج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من المواد وهذا الدمج تقدمه الطبيعة مجانا وقد حاول الإنسان تقليد الطبيعة في هذا المجال لكن التكاليف باهظة؛

•يؤدي ارتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام إلى تقليل جودته وتخفيض سعره لأن احتراقه مع البنزين يؤدي إلى تلوث الهواء؛

•البترول مادة إستراتجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي عليها طبيعة دولية وأهمية خاصة؛

•يعتبر البترول مصدرا ناضبا يتناقص بكثافة استعماله؛

•تبلغ المشتقات البترولية حوالي 80000 منتجا؛

•تتركز معظم منابع البترول في الدول النامية بينما يتوفر الفحم في الدول الصناعية؛

•صناعة البترول من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية وتحتاج لرؤوس أموال كبيرة؛[1]

الفرع الثاني :أهمية البترول

يحتل البترول أهمية بالغة على المستوى الدولي وفي مختلف الميادين كما يلي:

أولا :الأهمية الاقتصادية للبترول

وتكمن الأهمية الاقتصادية للبترول فيما يلي:

1-**البترول كمصدر رئيسي للطاقة** :الطاقة أحد عناصر العملية الإنتاجية والبترول أهم مصدر للطاقة في الاقتصاد الحديث، ومن ثم يتضح لنا الدور الكبير الذي يلعبه النفط في القطاع الإنتاجي، وترجع أهمية البترول كأهم مصدر للطاقة إلى المزايا التي يتمتع بها:

ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة في البترول أكثر من أي مصدر طاقوي معروف حتى العقد الأول من القرن الواحد والعشرين؛

تكلفة إنتاج البترول أقل بكثير من تكلفة إنتاج كل البدائل الطاقوية له؛

[1]، محمد خميس الزولي،" **جغرافية الطاقة (مصادر الطاقة بين الواقع و المأمول)"**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 73،ص 74

البترول مصدر للعديد من المنتجات الأخرى(المشتقات البترولية)؛

2-البترول مادة أولية أساسية في الصناعة :ما يميز البترول كمادة أولية أنه لا يمكن استعماله إلا بعد إجراء عدة عمليات عليه، والصناعة البترولية في حد ذاتها سواء الاستخراجية أو التحويلية تعتبر نشاطا صناعيا واسعا، بحيث تحتل مكانة فعالة في القطاع الصناعي ككل ، إضافة إلى الأنشطة الصناعية التي تعتمد على المنتجات البترولية مثل الصناعات البتروكيمياوية.

-3**البترول مصدر للإيرادات المالية** :تتضح هذه الأهمية بصفة أكبر في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له

والتي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على البترول في الدخل الوطني وفي التراكم الرأسمالي وفي تمويل برامج التنمية الاقتصادية، والإيرادات البترولية تحصلها كذلك الدول المستهلكة في شكل ضرائب على الاستهلاك مثلا، ويساهم البترول في توليد الإيرادات المالية بمقدار عالي جدا خاصة لما يكون في شكل مشتقات بترولية(وليس في شكله الأولي).

4-**البترول أهم سلعة في تبادل التجاري :**يشكل البترول ومشتقاته سلعة تجارية دولية لها دور كبير في تنشيط التبادل التجاري لأن البترول ومشتقاته يتم تداولها في كل دول العالم وتزداد أهمية البترول في التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتبر الصادرات البترولية فيها المصدر الأساسي في ميزان مدفوعاتها.

-5**دور البترول في تنشيط الأسواق المالية :**توجد بورصات بترولية كبيرة يتم فيها التداول بالعقود البترولية مما يساهم في تنشيط الأسواق المالية[1].

ثانيا :الأهمية الاجتماعية للبترول

تكمن الأهمية الاجتماعية للبترول فيما يلي:

1-البترول وقطاع المواصلات :يعتبر النقل من أهم القطاعات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان المعاصر، وللنفط دور كبير في ضمان سير هذا القطاع.

2-دور القطاع البترولي في تشغيل اليد العاملة :نظرا لكون الشركات التي تعمل في القطاع البترولي من الشركات الكبيرة فانها تساهم في توظيف عدد كبير من اليد العاملة من مختلف المستويات والاختصاصات .[2]

[1]، مديحة حسن الدغيري،**" اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها"**، دار الجميل، بيروت، ط2، 1998.ص50

[2] صديق محمد عفيفي،**" تسويق البترول"**، مكتبة عين شمس، القاهرة،2003 ص275

ثالثا :الأهمية السياسية للبترول

وتتمثل الأهمية السياسية للبترول في:

1-البترول والاستقرار السياسي: يؤدي البترول دورا هاما في صنع القرار السياسي ويشار إليه على أنه أساس قيام الحروب أو السلام في العالم، وذلك لأن توزيع البترول في العالم غير متكافئ، حيث لا يتوفر في الدول الصناعية جميعها، كما تعد منطقة الشرق الأوسط من أغنى المناطق به.

2-البترول كسلاح ضغط : لا تنحصر مظاهر الأهمية السياسية للبترول في يد الدول المستهلكة له من خلال اعتباره غاية لتنافسها من أجل بسط النفوذ على مناطق البترول، فالدول المنتجة استعملته لغرض سياسي كما استعملته المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة لنفس الغرض عندما فرضت قيود اقتصادية على العراق من خلال برنامج البترول مقابل الغذاء.[1]

رابعا :الأهمية العسكرية للبترول

الطلب العالمي على البترول ذو الطبيعة العسكرية يعادل حوالي5% من الاستهلاك العالمي وتزداد هذه النسبة في حالة الحروب، ويعد الكيروسين أهم المشتقات البترولية التي يزداد عليها الطلب العسكري لاستعماله كمصدر للوقود لمختلف آليات الحرب الميكانيكية، كما أن من أبرز أسباب الحروب في العصر الحديث هو السيطرة على مناطق البترول[2]

المبحث الثاني :السوق البترولية العالمية

يعتبر البترول أهم مصدر للطاقة في العالم، إذ هو مادة حيوية وأساسية للصناعة والتجارة الدولية حيث يشهد الطلب عليه تزايدا مستمرا خاصة من قبل الدول الصناعية الكبرى، وتعد السوق البترولية على أنها سوق غير مستقرة بسبب ما تتعرض له أسعار البترول من تقلبات حادة خلال فترات متقاربة نسبيا.

المطلب الأول :مفهوم وأنواع السوق البترولية العالمية

تختلف السوق البترولية العالمية كل الاختلاف عن أسواق السلع والمواد الأخرى من حيث المتغيرات، إذ تتحكم فيها متغيرات كثيرة وعديدة ومن هنا يمكننا التطرق لمفهوم السوق البترولية العالمية وأنواعها.

الفرع الأول :مفهوم السوق البترولية العالمية

- ✓ السوق البترولية هي المكان الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلعة البترولية، خاصة الخام منهابين الأطراف المتبادلة.[3]

---

[1] المرجع نفسه، ص 276

[2] المرجع نفسه، ص 277

[3] محمد طاقة، **" مأزق العولمة"**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1 ،2003،ص75

- ✓ أيضا يمكننا تعريفها على انها السوق التي يتم فيها التعامل بالمصدر المهم من مصادر الطاقة وهو البترول ، يحرك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية، العسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات البترولية الكبرى[1]

ومما سبق نستخلص أن السوق البترولية هي المكان الذي يتم التعامل فيه بالمورد الأساسي والرئيسي في تحريك الاقتصاد وهو البترول كمصدر رئيسي من مصادر الطاقة التقليدية وذلك طبقا لقوانين العرض والطلب.

الفرع الثاني :أنواع الأسواق البترولية العالمية

نتيجة للأحداث التي طرأت على الصناعة البترولية بعد تغيير العلاقات بين الشركات البترولية الكبرى والدول المنتجة للبترول تطورت طرق تسويق البترول الخام مما أنتج أشكالا من الأسواق البترولية كما يلي:

-1**الأسواق الفورية** :إن الأسواق الفورية ليست بمكان مادي معين حيث تتواجد فيه براميل البترول في انتظار المشتري ولكن ينطبق مفهوم السوق الفوري على مجمل الصفقات الفورية التي نمت في منطقة يتمركز فيها نشاط هام للتجارة على منتج أو عدة منتجات، تتم غالبا هذه الصفقات بين الطرفين بواسطة الهاتف وبالتالي فهو سوق بالتراضي ولا يوجد أي مصرف ليسجل هذه العمليات، في حالة إذا لم يكن من الضروري الالتقاء لإبرام عقد، فإن اقتراب البائع من المشتري سوف يسهل الأعمال هذا ما يفسر تمركزهم في مناطق جغرافية معنية(سوقي خليج المكسيك وميناء نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، الخليج العربي، سوق سنغافورة بالشرق الأقصى، منطقة بحر الكاريبي، سوق روتردام في أوروبا) ولم يكن نطاق السوق الفورية يتجاوز في الماضي% 15 من حجم التجارة العالمية للبترول، وبالتالي لم يكن السعر الفوري المنخفض يؤثر تأثيرا محسوسا في الأسعار المعلنة.إن المناطق التي نمت وتطورت فيها الأسواق الفورية تمتاز بالخصائص التالية:

- ✓ تعامل بترولي كثيف؛
- ✓ إضافة على المنتجين والمستعملين نوعان من المتعاملين :التجار والسماسرة اللذان يساهمان في سيولة السوق؛

وفي الأخير وباعتبار أن هذه الأسواق هي أسواق بالتراضي، فإن شفافية الأسعار والكميات المستعملة هي جد ضعيفة ويعود ذلك إلى غياب هيئة الضبط.[2]

---

[1] مطالس عبد القادر، **" أثر التغيرات المناخية على الأسواق العالمية للطاقة"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2011-2012 ،جامعة الجزائر ،ص87

[2] سارة حسين منيمة، **" جغرافية الموارد والإنتاج"**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1992 ، ص3

2-الأسواق المستقبلية للبترول (الآجلة): الأسواق المستقبلية هي بورصة نيويورك، مجلس شيكاغو التجاري ،البورصات الدولية للبترول ومقرها لندن، عرفت هذه الأسواق قديما في منتصف الثمانينات في مجال السلع التي تتأثر بعوامل غير متوقعة كالمنتجات الزراعية وهي تعتبر ظاهرة مستحدثة بالنسبة للبترول فلا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار ويمكن أن نميز في الأسواق الآجلة نوعين من الأسواق[1]

- ✓ **السوق البترولية المالية الآجلة :**تتم المعاملات في هذه السوق باتفاق البائع والمشتري على سعر معين مع تسليم أجله شهر للبترول الخام، فقواعد السوق ترغم المشتري على تحديد الحجم والبائع على تحديد تاريخ توفر الشحنة في أجل أدناه 15 يوما.
- ✓ **السوق البترولية المالية الآجلة :**هذه السوق عبارة عن بورصات فالمعاملات فيها لا تتم فقط على بضاعة عينية ولكن أيضا بواسطة أوراق مالية عن طريق شراء وبيع البترول الخام والمنتجات البترولية بواسطة التزامات، ومن أهم هذه الأسواق نجد :سوق نيويورك للتبادل التجاري، سوق سنغافورة للتبادل النقدي العالمي وسوق المبادلات البترولية العالمية بإنجلترا.

المطلب الثاني :مميزات السوق البترولية العالمية وخصائصها

تتميز السوق البترولية بعدة مميزات وخصائص أساسية تضمن لها الاستمرار عن غيرها من أسواق المواد الأولية.

الفرع الأول : مميزات السوق البترولية العالمية

:تتميز الأسواق البترولية من حيث العرض والطلب بمميزات مهمة تتمثل في

- ✓ **ارتفاع نسبة التركز الاحتكاري :**أخذت مختلف دول العالم تتركز في شكل منظمات تسعى من خلالها للدفاع على مصالحها، كالدول المنتجة والمصدرة للنفط من خلال منظمة الأوبك، الدول الصناعية المستوردة للنفط من خلال منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي.
- ✓ **عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير :**يتميز الطلب في الأجل القصير بعدم مرونته، فالصناعات المبنية على أساس استخدام البترول لا يمكنها التحول عنه إلى مصدر آخر بسبب ارتفاع أسعاره مثلا ذلك لأن هذه العملية تتطلب بعض الوقت للتحول إلى مصادر الطاقة البديلة أو ترشيد استخدام الطاقة
- ✓ **تأثر السوق البترولية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة :**تتأثر السوق العالمية للبترول بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن والتي تتأثر بتقلبات الطلب العالمي على البترول[2].

[1] عبد الخالق مطلك الراوي، **" محاسبة النفط والغاز"**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2011، ص311، ص312.

[2] محمد محروس إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 77

الفرع الثاني :خصائص السوق البترولية العالمية :

وبصورة عامة تتميز الأسواق البترولية بخصائص مهمة تتمثل في

- ✓ **أنها سوق أكثر تنافسية** :حيث تتميز السوق بحرية بيع وشراء البترول أين أصبح السعر هو المسيطر في السوق ولم يفرض من قبل الشركات الاحتكارية، كما أنه يتميز بمرونة أكثر حيث تكون الشركات والدول المنتجة والمستهلكة في منافسة مباشرة في الصفقات.
- ✓ **أنها سوق شفافة** :أصبحت السوق البترولية العالمية أكثر شفافية بسبب ظهور وتطور الصفقات لأجل حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض والطلب من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن تذبذب الأسعار.
- ✓ **سوق غير مستقرة** :يرجع عدم استقرار السوق البترولية إلى تنامي أهمية البترول في الاقتصاد العالمي نظرا للاعتماد الكلي عليه في كل المجالات من جهة، ومن جهة أخرى عدم استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض والطلب، ففي الوقت الذي يزداد فيه إنتاج البترول ويزداد المعروض منه نجد أن الأسعار تزداد ارتفاعا كما تتفاقم التقلبات في السوق بسبب العوامل السياسية، المضاربات والتلاعب في السوق البترولية والتي تترك آثارا واضحة على الأسعار[1].

المطلب الثالث :الفاعلون في السوق البترولية العالمية

إن التطورات الحاصلة في السوق البترولية عجلت باتجاه تنظيم مجهودات الدول النامية والدول الصناعية عبر منظمات دولية من شأنها الدفاع عن المصالح الحيوية لتلك البلدان.

الفرع الأول :منظمة الدول المصدرة للبترول(OPEC)

أولا :نشأة منظمة الأوبك

تم إنشاء منظمة الأوبك في مؤتمر بغداد في سبتمبر 1960 حضره مندوبون من خمس دول، وجاء هذا المؤتمر بعد مؤتمر البترول العربي 1959 ، وفي الإطار السياسي نالت العديد من الدول استقلالها (منها دول منتجة ودول مصدرة للبترول)أما الإطار الاقتصادي فقد أدت عملية بناء أوروبا واليابان التي دمرتها الحرب العالمية الثانية إلى تزايد الطلب على البترول، وخصوصا في منطقة الشرق الأوسط القريبة من أسواقها وذات الاحتياطي والقدرات الإنتاجية العالية.[2]

ثانيا : الدول المنظمة لمنظمة الأوبك (OPEC)

الجدول التالي يوضح الدول المنظمة لمنظمة الأوبك وتاريخ انضمامها.

[1] سالم عبد الحسن رسن، **"اقتصاديات النفط"**، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1999 ، ص 166 ،ص180

[2] عبد القادر سيد أحمد، **"الأوبك ماضيها، حاضرها وآفاق تطورها"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982 ، ص 13

الجدول رقم (1_1): الدول المنظمة لمنظمة الاوبك

الدول الاعضاء	تاريخ الانضمام
العراق – فنزويلا – الكويت - ايران- المملكة العربية السعودية	1960
قطر	1961
ليبيا - اندونيسيا	1962
الامارات العربية	1967
الجزائر	1969
نيجيريا	1971
الاكوادور - انغولا	2007

المصدر: http://www.almrsol.com

ثالثا : أهداف منظمة الأوبك

وقد هدف دستور المنظمة إلى ما يلي:

- ✓ تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء وتحديد أفضل السبل لحماية مصالحها فرادى ومجتمعة؛
- ✓ إيجاد السبل والوسائل لتحقيق استقرار الأسعار في الأسواق العالمية للبترول لغرض انهاء التقلبات الضارة وغير الضرورية؛
- ✓ الاهتمام دوما بمصالح الدول المنتجة وضرورة تأمين دخل مستقر لها إضافة إلى تأمين إمدادات اقتصادية وذات كفاءة ومستقر من البترول للدول المستهلكة وعائد لمن يستثمر في صناعته؛
- ✓ المشاركة الفعالة في وضع السياسات التسعيرية التي تضمن استقرار الأسعار في الأسواق العالمية؛ [1]

الفرع الثاني :منتجي البترول خارج الأوبك:

تم اقتناء هذه الدول بحسب اختلاف القارات وأهميتها في سوق البترول وهي كالتالي

أولا :الولايات المتحدة الأمريكية

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر الدول المنتجة والمستهلكة للبترول في العالم والسبب راجع لكونها الأصل في اكتشاف البترول أول حقل تجاري في مدينة" تاشل لافينيز "كما أنها تحتل مركز الريادة في الصناعات البترولية العالمية.

ثانيا :روسيا

[1] المرجع نفسه، ص. 20

، تعتبر صناعة البترول الروسية من أقدم الصناعات البترولية في العالم حيث بدأت عام 1860 و لم تكن روسيا مالكة لثرواتها البترولية في ذلك الوقت بل يعود الاستثمار الرئيسي للبترول إلى رأسمال الأجنبي لاسيما بريطانيا، فرنسا، السويد.

ثالثا:دول أوروبا الغربية

تحولت دول أوروبا الغربية من صناعة الفحم إلى البترول بعد سنة 1950 بحيث ارتفعت نسبة استهلاكه في السوق الأوروبية المشتركة من 10 إلى% 45 ويعود ذلك إلى عاملين أساسين، الأول تعرض صناعة الفحم لكثير من الأضرار في الحرب العالمية الثانية وبسبب نقص اليد العاملة وانخفاض رأس المال المطلوب لتشغيل هذه الصناعة أما العامل الثاني خطة المارشال الاقتصادية الأمريكية عن طريق نقل البترول الرخيص من الشرق الأوسط إلى أوروبا واستخدامه كمصدر أساسي للطاقة[1].

الفرع الثالث :الوكالة الدولية للطاقة(AIE)

لقد أنشئت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس عام 1956 و على ارتفاع أسعار البترول عامي -1974 1973، لفرض توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه(OPEC)، وقد شملت عضويتها 18 دولة صناعية غربية من اعضاء منظمة OECD ومقرها باريس، وقد ارتقت العضوية إلى 29 دولة هي الولايات المتحدة، كندا، المملكة المتحدة، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، أستراليا، نيوزيلندا، السويد، الدانمارك، بلجيكا، هولندا

لوكسمبورغ، ايرلندا، سويسرا، اسبانيا، النمسا، تركيا، اليونان، فرنسا، فلندا، المجر، البرتغال، النرويج، .التشيك، كوريا، سلوفاكيا، بولونيا، استونيا[2]

الفرع الرابع :الشركات العالمية البترولية

سيطرت مجموعة من الشركات على الصناعة البترولية العالمية اصطلح تسميتها بالشقيقات السبع، وهي مملوكة أساس الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، هولندا، حيث كانت هذه الشركات تسيطر على حوالي80% من الإنتاج البترولي العالمي خارج الولايات المتحدة الأمريكية والمنظومة الاشتراكية كما انها ا تمتلك % 70 من صناعة التكرير العالمية وكانت نحو 50 ناقلات البترول تتواجد في الولايات المتحدة[3].

[1] أمينة مخلفي،**" أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات، دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2011-2012 ص143

[2] حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 63

[3] محمد محروس إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 85

المبحث الثالث :الأسعار البترولية العالمية

يعتبر موضوع تسعير البترول من أكثر الموضوعات إثارة للجدل وبصرف النظر عن أي اعتبارات اقتصادية فإن هناك اعتبارات أخرى عديدة تمثل دورا هاما للغاية في تحديد أسعار البترول.

المطلب الأول :مفهوم السعر البترولي وأنواعه

قبل التطرق للعوامل المؤثرة في أسعاره البترول في السوق العالمية، ارتأينا إلى تقديم بعض المفاهيم حوله وذلك من خلال عرض التعريفات التي تناولته وأنواعه.

الفرع الأول :مفهوم السعر البترولي

يعرف السعر البترول على أنه القيمة النقدية التي تعطى للسلعة البترولية خلال مدة معينة ومحددة نتيجة تأثير عدة عوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ومناخية، هذا بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة فيها .[1]

أيضا يعرف السعر البترولي على أنه عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أو يتساوى معها أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج ومن خلال هذا التعريف فإن السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود.[2]

الفرع الثاني :أنواع السعر البترولي

هناك العديد من المصطلحات السعرية البترولية حيث كل مصطلح سعري بترولي يعبر عن معنى معين ومميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى ومن أبرز هذه الأنواع هي:

أولا:السعر المعلن أو الأسعار المعلنة

يقصد بها أسعار البترول المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية، ظهر هذا السعر لأول مرة في عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندرد أويل.

ثانيا:السعر المتحقق

هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع، والسعر المحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري، ولقد ظهرت

---

[1] فريد النجار،**"إدارة الشركات البترولية وبدائل الطاقة قراءة إستراتجية"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 ، ص51

[2] السعيد رويجح،**"التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2012-2013 ، ص3

هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات، عملت بها الشركات البترولية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية البترولية في الدول
البترولية سواء منظمة أوبك، أو الدول الأجنبية الأخرى.

ثالثا:سعر الإشارة

هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة أخذ واعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية والشركات البترولية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين، إن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان البترولية مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا عام1965 .

رابعا:سعر الكلفة الضريبية

هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام ، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني الخسارة.

خامسا:السعر الفوري أو الآني

هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية وبصورة آنية[1].

المطلب الثاني :العوامل المؤثرة على الأسعار البترولية

إن معرفة أهم العوامل المؤثرة في أسعار البترول يعتبر في غاية الأهمية سواء بالنسبة للدول المنتجة والتي تعتمد في صادراتها على البترول بنسبة كبيرة أو بالنسبة للدول المستهلكة وبالأخص الصناعة التي يعتمد اقتصادها على هذا المصدر الطاقوي الهام.

الفرع الأول :العرض العالمي للبترول

يخضع العرض العالمي للبترول لعدد من المحددات، يأتي في مقدمتها الطلب على البترول وسعره إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق وكذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين.

أولا :مفهوم العرض البترولي

[1] صديق محمد عفيفي، مرجع سبق ذكره، ص 65

العرض البترولي هو الكمية التي يمكن للمنتجين توفيرها سواء كانت هذه الكمية من البترول الخام أو المكرر عند سعر محدود و عند فترة زمنية محددة، ويعتبر العرض البترولي أنه استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق ويتمثل في كل البترول المنتج أو معظمه وقد يضاف له جزء من المخزون استعدادا

لمواجهة أي زيادة غير متوقعة في الطلب أو حد وث اختلال في الإمدادات البترولية، كما أن مرونة العرض البترولي في المدى القصير تكون شبه معدومة لأنه يصعب على العرض البترولي مواكبة تغيير الأسعار، وكل تغير في الأسعار يؤدي إلى تغير في العرض أقل منه، فالعرض يتصف بالديناميكية والذي أثبت أنه أكثر مرونة في الأجلين المتوسط والطويل مما كان يعتقد في بداية السبعينات[1].

ثانيا :العوامل المؤثرة على العرض البترولي

يتأثر العرض البترولي بعدة عوامل مختلفة ومتباينة تؤثر على عرض السلعة البترولية بالزيادة أو النقصان واهم هذه العوامل هي:

1-التكلفة الإنتاجية :عند انخفاض مستوى التكلفة يتزايد حجم الإنتاج أي الكمية المعروضة منه عند مستوى بترولي معين، وحالة ارتفاع التكلفة الإنتاجية فإنها تؤدي إلى التقليص من الكمية المنتجة وبالتالي حجم العرض البترولي وهذا عند سعر بترولي محدد.

2-الطلب البترولي :إن الطلب البترولي يعتبر أهم محفزات العرض البترولي لأسباب متتابعة وباستمرار تشجع على زيادة إنتاج البترول لتلبية الطلب والعكس صحيح كما أن أي ارتفاع في الطلب العالمي على البترول يشجع المستثمرين على توجيه استثماراتهم نحو المجال البترولي.

3-السعر البترولي :إن أي زيادة أو انخفاض في السعر البترولي تعني الزيادة في المداخيل، ومن أجل تعظيم هذه المداخيل تقوم الدول البترولية بالرفع من حصصها لإنتاجية لتستوعب هذه الزيادة في السعر أما في حالة الانخفاض في السعر البترولي فإن استجابة العرض البترولي لهذا الانخفاض في السعر ليست بتلك السرعة والنسبة التي يعرفها في حالة ارتفاع الأسعار

4سعر السلعة البديلة :تلعب أسعار المواد البديلة للبترول دور هاما في العرض البترولي، فانخفاض الأسعار ووجود المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب البترولي وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة.

-5الحروب والأحداث السياسية :كانت ومازالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي خلال الحروب و الأزمات السياسية الكبيرة خاصة في مناطق الإنتاج حيث شهد العرض العالمي للبترول عدة اختلالات.

-6السياسة البترولية للدول المنتجة :تاريخيا انتهجت الدول المنتجة للبترول عدة أنواع من السياسات كان لها تأثير كبير على العرض العالمي للبترول يمكن اختصارها فيما يلي:

---

[1] موري سمية، **"أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية- دراسة حالة الجزائر"-**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ،2009-2010،ص93

• -سياسة تغليب المنتجات المالية (1973 1983) تكمن هذه السياسة في الحد من العرض البترولي بحيث يكون مناسبا للطلب عليه وإعطائه السعر الفعلي أي تغليب السعر والمتطلبات المالية على العرض.

• -سياسة تغليب السوق (1986 1999) تكمن هذه السياسة في زيادة العرض البترولي أي تغليب حصة السوق بزيادة العرض دون خلق توازن بينه وبين الطلب عليه، وذلك بسبب محاولة بعض الدول المنتجة لاستعادة حصتها في السوق والتي فقدتها بداية الثمانينات.

•سياسة تثبيت الأسعار إبتداءا من (2000) تجمع هذه السياسة بين السياستين السابقتين حيث يتم ضبط العرض البترولي من قبل دول الأوبك (OPEC) حسب وتيرة ارتفاع وانخفاض الأسعار، فعندما ترتفع أسعار البترول خارج نطاق22 _28 دولار لأكثر من 20 يوما متتاليا تقوم الدول الأعضاء بتغيير الإنتاج بمعدل 500 ألف برميل يوميا[1].

الفرع الثاني : الطلب العالمي على البترول

تشير النظرية الاقتصادية إلى أن الطلب عبارة عن الكميات التي يكون المشترون على استعداد لشرائها بالأسعار المقابلة لها، ويظهر قانون الطلب تلك العلاقات العكسية بين الأسعار والكميات أي أن الكميات المطلوبة من سلعة معينة تزداد كلما انخفض سعرها وتقل هذه الكميات كلما ارتفع سعرها.

أولا :مفهوم الطلب العالمي على البترول

يعتبر الطلب على البترول طلبا مشتقا من الطلب على المنتجات البترولية المكررة والتي تتضمن أسعارها قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك في أسواقها، ومن ثم فإن أسعار تلك المنتجات من شأنها أن تؤثر في الطلب عليها و تؤثر في الطلب على النفط فالطلب العالمي للبترول يخضع لحسابات إستراتيجية لأ نها تمثل عصب الحياة ، للعالم بأسره خلال المرحلة الراهنة، كما أنه مورد قابل للنضوب وإن العالم يحضر لإنتاج البدائل في المرحلة المقبلة[2].

ثانيا: العوامل المؤثرة في الطلب العالمي على البترول

الطلب البترولي يتحدد ويتأثر بالعديد من العوامل المختلفة، البعض منها يعتبر أساسيا والبعض الآخر يعتبر

ثانويا أو مكملا، سواء كان ذلك التأثير ايجابيا أي بالزيادة أو توسع الطلب، أو سلبيا بانخفاض وانكماش الطلب وهذه العوامل هي:

-1**متوسط دخل الفرد :** فهو يؤثر على استهلاك الطاقة تأثيرا كبيرا، فكلما ارتفع معه حجم الاستهلاك من الطاقة، بحيث أصبح استهلاك الفرد من الطاقة يعتبر مؤشرا لمستوى المعيشة، ويتضح ذلك من مقارنة أرقام استهلاك الفرد من الطاقة في الدول الصناعية والنامية.

---

[1] ، المرجع نفسه، ص94 ص 95

[2] بوزاهر سيف الدين،**" أسعار الصرف و أسعار النفط- "دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2010-2011 ،ص105

2-**المناخ** : يرتفع استهلاك الطاقة في الدول التي يزداد فيها البرد في الشتاء والحرارة في الصيف عن المناطق المعتدلة المناخ.

3معدل النمو الاقتصادي ودرجة التقدم الصناعي : تعتبر الطاقة وخاصة البترول عنصر أساسي من عناصر العملية الإنتاجية وعملية التطور الاقتصادي والصناعي فزيادة النمو الاقتصادي تتطلب زيادة في استهلاك البترول، خاصة في ظل التطور التكنولوجي و الميكانيكي الهائل، كما أن انخفاض النمو الاقتصادي يؤثر سلبا على الكميات المطلوبة من البترول، ومن المعروف أن هناك علاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي والطلب على البترول وهي علاقة طردية، ومنه فإن النمو الاقتصادي متغير أساسي في معادلة الطلب على البترول.

4-**سعر البترول الخام وأسعار المنتجات البترولية المكررة** : السعر من العوامل الأساسية في تأثيره على الطلب البترولي، وبصورة عامة إن انخفاض و تدني السعر يؤدي إلى زيادة الطلب و العكس، إلا أن مرونة الطلب السعرية للبترول في فترة الأجل القصير قليلة وذلك نظرا لأهمية البترول.

-5**سعر المواد الطاقوية البديلة:** كلما سجلت أسعار البترول تطورات جديدة في مستواها إلا ولجأت الدول الصناعية الكبرى إلى موارد بديلة في مقدمتها الغاز والفحم لتقليص الكمية من البترول والضغط على الأسعار بالانخفاض وبالخصوص إذا بلغت مستويات تكلفة استخدام مادة طاقوية أخرى، ومن الممكن أن تتجه الدول الصناعية في المستقبل إلى الغاز الطبيعي، كمصدر رئيسي للطاقة لأنه يعتبر أحسن بديل للبترول نظرا لتواجده في مناطق متعددة من العالم وبكميات هائلة لكن هذا يبقى غير ممكن في الوقت الحال لأنه لا توجد تقنية وحيدة لنقل الغاز عن طريق الأنابيب وحسب التقديرات المستقبلية للوكالة الدولية للطاقة فإن الغاز الطبيعي والفحم سيصبحان مصدران رئيسيان للطاقة في المستقبل.

6-**الاستقرار السياسي في العالم** :فهو لا يقل أهمية باعتباره من العوامل المؤثرة على الطلب البترولي والذي ينعكس مباشرة على الأسعار، فالاضطرابات السياسية قد تكون السبب الرئيسي في بعض الأحيان في نقص الإمدادات البترولية، وهذا ما يدفع بالدول الأكثر استهلاكا للبترول للتنافس فيما بينها للحصول على الكمية المطلوبة وبأي سعر وهذا تخوفا من نقص الإمدادات البترولية، ويأتي عامل عدم الاستقرار في الشرق الأوسط كعامل سياسي[1]

المطلب الثالث : مراحل تسعير البترول.

:يمكن تقسيم مراحل تسعير البترول إلى ثلاثة فترات رئيسية ومتباينة كما يلي

الفرع الأول :مرحلة تسعير البترول الخام في ظل الاحتكار المطلق(1920_1939)

[1] داود سعد الله، **" أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر(2000-2010)"**، مذكرة ماجستير في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر،2010-2011 ،ص34

تسعير البترول الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مراحل:

أولا مرحلة نقطة الأساس الواحدة:

فرضت الشركات البترولية الاحتكارية نظاما خاصا بالأسعار المعلنة عرف بنظام نقطة الأساس الواحدة ويتم من خلاله حساب كل أسعار الخامات العالمية كما يلي : سعر خام خليج المكسيك مضافا إليه تكاليف النقل والأمين من منطقة خليج المكسيك إلى مناطق الاستيراد.

ثانيا مرحلة نقطة الأساس المزدوجة:

بموجب هذا النظام الجديد تمت إضافة نقطة أساس جديدة في منطقة الخليج العربي إضافة إلى منطقة خليج المكسيك، فكان بترول الخليج العربي يحسب على أساس خامات خليج المكسيك في الأسواق الدولية مضاف إليه أجور الشحن الحقيقية من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك.

ثالثا مرحلة نقطة الأساس الواحدة المتعادلة:

وصار يحسب السعر في هذه المرحلة باحتساب سعر بترول الخليج كما يلي : سعر بترول الخليج العربي مضافا إليه تكاليف النقل من الخليج العربي إلى ميناء ساوثمين بغرب انجلترا.

الفرع الثاني : مرحلة تحديد سعر البترول الخام في ظل الانحصار الاحتكاري(1950-1980)

تسعير البترول الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مراحل:

أولا قاعدة صافي المحقق:

وفق هذه القاعدة كان يتم الاعتماد على سعر البترول الأمريكي وسوق خليج المكسيك في تحديد الأسعار المعلنة للبترول.

ثانيا قاعدة سعر الإشارة:

خلال هذه الفترة أصبحت منظمة الأوبك والشركات البترولية الاحتكارية تحدد الأسعار.

ثالثا قاعدة السعر الرسمي:

شهدت هذه المرحلة تصحيحا هيكليا في أسعار البترول حيث تمكنت منظمة الدول المصدرة للبترول وخاصة العربية منها من رفع مستوى السعر المعلن وفقا لما يتماشى مع مصالحها الخاصة.

الفرع الثالث : مرحلة تسعير البترول الخام في ظل المنافسة الحرة(1980_حاليا)

أنشأت السوق الحرة منذ نصف قرن من طرف الشركات البترولية الكبرى بهدف ضمان توزيع المنتجات البترولية لنفسها، وتوفير حاجيات السوق الأوروبية ولم تكن هذه السوق سوق للبترول الخام لكن منذ 1983تغير اتجاهها لسببين:

•الحصار البترولي :لجوء بعض المنتجين والمستوردين لاستعمال سوق روتردام ليكون البترول الخام في قبضتهم.

•التغيير في هيكل الصناعة البترولية :هذه التغيرات جعلت من السوق الحرة سوق مرجعية للبترول الخام كون الوضع القانوني للشركات البترولية تغير، وتحول الولايات المتحدة الأمريكية لأكبر مستورد، أيضا أنشأت الدول المستهلكة للوكالة الدولية للطاقة كجهاز يراعي مصالحها ومن جهة أخرى ظهرت دول بترولية جديدة(النرويج، الهند) حيث تجاوز حجم إنتاجها إنتاج الأوبك (OPEC)[1]

[1] 1محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 206

خلاصة الفصل:

البترول مادة استراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية و السياسية كما يتميز البترول بالعديد من الخصائص التي تميزه عن غيره من السلع البديلة مما يضفي عليه أهمية خاصة على الصعيد الاقتصادي و السياسي والعسكري.

ويتحدد سعر البترول و يتأثر بالعديد من العوامل، لعل أهمها عوامل السوق حيث تتميز السوق البترولية بالعديد من الخصائص التي تجعلها تحتل مكانة هامة على الصعيد الدولي والعالمي كما يتأثر سلوك الأسواق العالمية

البترولية بالعديد من الأطراف التي تسيطر عليها..

الفصل الثالث:

العلاقة بين التنمية المستدامة

وانخفاض اسعار البترول

في الجزائر

تمهيد:

رصدت الجزائر للبرامج التنموية مبالغ مالية ضخمة والتي كانت تهدف من خلالها إلى النهوض بالاقتصاد الوطني لتحسين معيشة الأفراد والحد من ظاهرة الفقر والبطالة، ودعم التنمية الاقتصادية، وتمكنت هذه البرامج التنموية من تحقيق نتائج ايجابية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها تفتقر للفعالية لاعتمادها المفرط على عائدات المحروقات المعرضة للصدمات من فترة أخرى مما يؤثر سلبا على تحقيق أهدافها.

ولفهم ذلك أكثر تم عرض في هذا الفصل واقع التنمية في الجزائر من خلال برامج الانعاش الاقتصادي (مبحثا أول)، والذي تم استعراض فيه اهم برامج التنمية المقررة للإنعاش الاقتصادي ممثلة في برنامج الانعاش الاقتصادي للفترة 2001_2004 (مطلبا أول)، وكذا البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة2005_2009 (مطلبا ثاني)، بالإضافة إلى البرنامج الخماسي2010_2014 (مطلبا ثالثا).

أما مستجدات التنمية المستدامة في الجزائر للفترة2015_2019 (مبحثا ثاني)، فقد تم فيها عرض فحوى برنامج التنمية المستدامة للفترة2015_2019 (مطلبا أول)، ليتم التعريض كذلك لتداعيات تجسيد برنامج التنمية المستدامة للفترة2015_2019 (مطلبا ثاني)،

ولفهم حقيقة العلاقة بين التنمية وتقلبات أسعار البترول باعتبار الجزائر تعتمد اقتصاد ريعيا، فتم تبيين أثر انخفاض اسعار البترول على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر(مبحثا ثالثا)، موضحين اسباب انخفاض اسعار البترول أثر تقلبات أسعار النفط على التنمية (مطلبا أول)، وكذا انعكاسات انخفاض البترول على التنمية (مطلبا ثاني)، وعلى غرار اليات السلطات الجزائرية لمواجهة انهيار أسعار النفط (مطلبا ثالثا)، الذي تم فيه توضيح أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية في الجزائر وانعكاساته.

المبحث الاول: واقع التنمية في الجزائر من خلال برامج الانعاش الاقتصادي

باعتبار ان التنمية المستدامة "**هي التنمية التي تهدف الى تحقيق رغبات الافراد عن طريق استهلاك الموارد الطبيعية بصفة عقلانية مع الحفاظ عليها للأجيال القادمة**" ولتحقيقها يجب التأكد من :

- تحديد الحلقات المفرغة التي تؤخر وتيرة النمو وتجعل توزيع الاصول غير عادل.
- الاستثمار في مشاريع وبرامج ومبادرات تؤدي الى ايجاد مؤسسات افضل.
- دعم انتقال المنضمات البيئية التي تقوم بالتعليم وتطبيقه في تحسين السياسات والمشاريع .[1]

ومن خلال هذا المحور سنقوم بتوضيح برنامج الانعاش الاقتصادي لفترة2001_2005 ،ثم البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2005_2009،اضافة الى البرنامج الخماسي 2010_2014، وذلك كما يلي:

المطلب الاول: برنامج الانعاش الاقتصادي للفترة 2001_2004

يمكن استعراض محتوى البرنامج على مختلف القطاعات كما يلي :

1-1 التنمية المحلية :الهدف من تحقيق تنمية محلية هو الاستجابة لحاجيات المواطنين و تحسين نوعية الإطار المعيشي، حيث خصص لهذا البرنامج مبلغ قارب 115 مليار دينار، و قد تضمن البرنامج على الخصوص:

- إنجاز مشاريع تنموية على صعيد المجموعات الإقليمية.
- إنجاز مشاريع البنى التحتية المرتبطة بالطرق و المياه و الاتصالات.

2-1 تنمية الموارد البشرية :قدر الغلاف المالي المخصص لتنمية الموارد البشرية ب 90 مليار دينار جزائري والذي خصص لقطاع التربية الوطنية و قطاع التعليم العالي و البحث العلمي و التكوين المهني و الصحة والرياضة و الثقافة.

3-1 تعزيز الخدمات العامة و تحسين الإطار المعيشي :في هذا الإطار تم تخصيص غلاف مالي يفوق 210 مليار دينار جزائري وذلك من أجل تحسين إطار معيشة سكان المناطق الحضرية التي تتميز بالفقر و العزلة و من أجل التهيئة العمرانية و إعادة إحياء المناطق الريفية و الهضاب العليا والواحات.

[1] البنك الدولي، **تنمية مستديمة في عالم متغير(عرض عام)**، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن، 2003 ،ص01، ص 03،

-1-4- التشغيل و الحماية الاجتماعية :خصص لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر ب 16 مليار دينار جزائري، حيث سمح هذا البرنامج بتجسيد 700.000 منصب شغل دائم كما تم تخصيص أزيد من 500حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة، إضافة إلى إصدار تشريعات ترمي إلى تأطير سوق العمل.

1-5-- الفلاحة :يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وقد تم تخصيص مبلغ يفوق 65 مليار دينار جزائري لاحتوائه و يتمحور حول البرامج المرتبطة ب:- مكافحة الفقر و التهميش و معالجة ديون الفلاحين

- إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف و التصحر.
- تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك و ترقية الصادرات من المنتجات الزراعية
- حماية النظام البيئي الرعوي و تحسين العرض من العلف.
- حماية الأحواض و المصبات و توسيع مناصب الشغل في الريف.

1-6 الصيد و الموارد المائية :حيث خصص له مبلغ يقارب 10 مليار دينار جزائري و يظهر أن هذا القطاع لم يحض بالعناية اللازمة رغم طول الشريط الساحلي الجزائري الذي يفوق 1200 كلم مطلة على البحر و هذا البرنامج يهدف أساسا إلى- :إنشاء مؤسسة للقر من أجل الصيد و تربية المائيات.

-دعم نشاطات المتعاملين و إدخال تحفيزات جبائية و جمركية تضمنها قانون المالية لسنة2001

-معالجة ديون المهنيين المتعاقدين المستفيدين من مشاريع و التي قدرت ب 0.2 مليار دينار جزائري[1]

ومن نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي نلاحظ ما يلي:

-إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية و تسليم الآلاف من المنشآت الجاهزة.

-استثمار إجمالي لحوالي 46 مليار دولار أي 3700 مليار دينار جزائري.

-نمو مستمر يساوي في المتوسط % 3.8 طوال السنوات الخمسة ووصل إلى مستوى 6.8 % في سنة 2003.

-تراجع في معدلات البطالة من 29 % سنة 2001 إلى % 22 سنة 2005 .

-انخفاض المديونية الخارجية للجزائر من 31 مليار دولار سنة 2001 إلى أقل من 20 مليار دولار .سنة 2005 .

- تحقيق احتياطي صرف فاق 40 مليار دولار بحلول سنة2004[2]

[1] زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006 ص177،ص178

[2] زرمان كريم، **التنمية المستدامة في الج ا زئر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد السابع، جوان 2010،ص205

المطلب الثاني :البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي في الفترة2005_2009

من أهم المحاور التي لاقت اهتماما كبي ا ر من هذا البرنامج و التي كانت محل تركيز الحكومة في مواصلة الجهود لإعادة بناء الاقتصاد الوطني و الانفتاح على الاقتصاد العالمي ما يلي:

2-1- تسوية مسألة العقار :حيث تم استكمال عملية مسح الاراضي على المستوى الوطني واستكمال مخططات التهيئة العمرانية عبر الوطن و ذلك بغرض زيادة العر ض من الاراضي المخصصة للاستثمار و كذا وضع التشريعات اللازمة التي تؤسس لنظام الامتياز في مجال العقار الفلاحي.

2-2مكافحة الاقتصاد غير الرسمي :من أجل تطوير الاستثمار دأبت الحكومة على وضع القوانين اللازمة لمكافحة الاقتصاد غير الرسمي الذي أصبح معرقلا للاستثمار.

2-3-عصرنة المنظومة المالية :من أجل مسايرة الإصلاحات الاقتصادية فإنه كان لزاما عصرنة النظام المصرفي و الذي يهدف أساسا إلى:

-تحسين إدارة البنوك و شركات التأمين و استكمال عصرنة أدوات و أنظمة الدفع.

-تحسين أداء الموارد البشرية في القطاع المالي و إنعاش البورصة و تطويرها.

-تعزيز سوق رؤوس الأموال و تطوير القطاع المالي من خلال إقامة صندوق لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و صناديق الاستثمارات الأخرى.

2-4 تحسين إطار الاستثمار و ترقيته :و هذا من خلال التحضير للشراكة الفعلية مع الاتحاد الأوربي و الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة حيث تجسد ذلك في مراجعة قانون الاستثمارات و تفعيل دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ولجان مساعدة مشاريع الاستثمار و الانطلاق الفعلي لما يعرف ب"الشباك الوحيد " لصالح المستثمر للقضاء على الجانب البيروقراطية.

2-5- تثمين الثروات الوطنية و تطويرها :و ذلك من خلال القيام باستكمال الترتيبات التشريعية والتنظيمية لجلب الاستثمار الوطني الخاص و كذا المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو القيام بإبرام عقود شراكة في قطاعات المحروقات والطاقة والمناجم...

2-6- النهوض بقطاع السياحة و الصناعات التقليدية و الصيد البحري :من خلال:

-تحسين جودة الخدمات وإدارة الحظيرة الفندقية ضمن الشبكات الدولية للسياحة.

-تشجيع الاستثمار في الفندقة من أجل تأهيل القدرات والمواقع والمسالك السياحية الوطنية على مستوى الشواطئ و الصحراء و السياحة الحموية.

-تشجيع الاستثمار في ميادين دعم الصيد البحري و مواصلة دعم رصد القرو لاستحداث الأنشطة لفائدة المتعاملين الاقتصاديين.

2-7- دفع التحدي في مجال الموارد المائية :من خلال:

-إنجاز محطات كبرى لتحلية المياه.

-بناء السدود و تطوير برامج حفر الآبار.

-تسيير الموارد المائية و توزيعها بشكل عقلاني والرقابة من الكوارث المرتبطة بالمياه.

-مباشرة برنامج وطني لإنجاز أزيد من 33 محطة تصفية للمياه المسترجعة تستعمل للري.

2-8 تبني سياسات طموحة لتهيئة الإقليم :من خلال تعزيز سياسة البنى التحتية الكبرى و الأشغال العمومية عن طريق:

- المشروع الضخم الخاص بالطريق السيار شرق- غرب الذي يفوق طوله 1200 كلم.
- الطريق العرضي للهضاب العليا الذي يمتد لأزيد من 1000 كلم.
- إنجاز مطارات جديدة و توسيع قدرات استيعاب مطارات داخلية.

-صيانة الموانئ وتوسيعها و تحديث شبكة السكة الحديدية و إنجاز خطوط جديدة.

2-9-الحفاظ على البيئة وجعلها في خدمة التنمية المستدامة :من خلال إنشاء مناطق تهيئة متكاملة وتنمية مستدامة و مضاعفة المساحات المحمية ووضع المناطق الطبيعية المتميزة تحت حماية المواطنين وإعادة تأهيل وترقية المساحات الخضراء والحدائق وكذا الأنظمة البيئية للواحات وحدائق النخيل.

2-10- إطلاق برنامج مليون سكن :لتلبية الطلب على السكن بعدة صيغ منها:

- السكن الريفي الموجه إلى الفئات القاطنة بالريف والتي تمنح على شكل إعانات مالية.
- السكن الاجتماعي الموجه لصالح الفئات المحرومة.
- البيع بالإيجار استجابة بقدر أفضل لاحتياجات الشرائح الاجتماعية متوسطة الدخل.

المطلب الثالث :البرنامج الخماسي2010_2014

خصص هذا البرنامج لتوظيف المنشآت القاعدية التي تحققت في البرامج السابقة واستعمالها في خلق الثروة ومنه خلق مناصب شغل لتحسين المستوى المعيشي للفرد و قد شمل على شقين هما:

1-3 استكمال المشاريع الكبرى الجارية :والتي تم الانطلاق فيها في البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي قد خصص مبلغ 9700 مليار دينار جزائري والذي ارتكز على قطاعات السكة الحديدية و الطرق والمياه.

2-3 إطلاق المشاريع الجديدة :وقد خصص لها مبلغ 11500 مليار دينار جزائري يهدف إلى تحسين أداء وتنافسية الاقتصاد الجزائري ورفع المستوى المعيشي للفرد[1].

[1] ناجية صالحي، فتيحة مخناش، **تقييم آثار ب ا رمج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2004** ، الملتقى الدولي المنعقد بتاريخ 11 و 12 مارس 2013 ،جامعة سطيف، الجزائر.

وعليه فإن محتوى البرنامج الخماسي تضمن ما يلي:

- تخصيص أكثر من 40 % من موارد البرنامج الخماسي لتحسين التنمية البشرية.
- تخصيص أكثر من 30 % من موارد البرنامج الخماسي لمواصلة بناء المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.
- دعم وتنمية الاقتصاد الوطني من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية وكذا ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع المؤسسات الاقتصادية خاصة المساعدة على خلق مناصب العمل.
- تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي و تعميم التعليم.

المبحث الثاني : مستجدات التنمية المستدامة في الجزائر للفترة2015_2019

تبنت الجزائر مخططا تنمويا خماسيا للفترة 2015_2019 من أجل مواصلة تنمية الاقتصاد الوطني يهدف إلى تعزيز مقومات الاقتصاد ومواجهة تأثيرات الأزمة المالية العالمية.

المطلب الاول : محتوى برنامج التنمية المستدامة للفترة2015_2019

رصدت الدولة لهذا المخطط نحو 2مليار دولار والتي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية و السوق المالية حيث يهدف إلى تحقيق معدل نمو يقارب 7 %مع آفاق . 2019 وتتمثل المحاور الأساسية لهذا البرنامج فيما يلي:

1-1-تحسين الحكامة و ترقية الديموقراطية التشاركية :من خلال:

-ترسيخ ديموقراطية تشاركية بما يشجع على ترقية قنوات الحوار والاتصال.

-تحسين نوعية الحكامة و محاربة البيروقراطية.

-تعزيز استقلالية العدالة ومكافحة كافة أشكال الآفات الاجتماعية.

-تحديث الخدمة العمومية و تحسين نوعيتها للاستجابة لطلبات المواطنين المتزايدة.

2-1 تطوير الاقتصاد الوطني :وهذا بانتهاج سياسة تهدف إلى ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة وتوسيع النسيج الصناعي.

3-1-ترقية و تحسين الخدمة العمومية :وذلك من خلال مواصلة جهود انجاز البرنامج السكني والمحافظة على المكاسب الاجتماعية و ترقيتها مما يساهم في تحسين مستوى معيشة السكان بشكل دائم وترقية مسعى التنمية المتوازنة بين المناطق[1].

المطلب الثاني : تداعيات تجسيد برنامج التنمية المستدامة للفترة2015_2019

من أجل تجسيد أهداف هذا البرنامج يتطلب العمل على تحقيق ما يلي:

1-2 تطوير النشاطات الفلاحية :من خلال:

- -الاستغلال الأمثل للثروة الغابية ووضع ب ا رمج طموحة بتشجير أزيد من 400.000 هكتار من الأشجار المثمرة و غير المثمرة.

[1] Plan du travail du gouvernement, **Pour La mise en oeuvre du programme du Président de la République**, Mai 2014, P.3.

- -توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار و خلق مستثمرات فلاحية جديدة في الهضاب العليا و الجنوب.
- -مضاعفة الإنتاج من المنتجات الصيدلية و منتجات تربية المائيات من خلال تهيئة و توسيع الهياكل الموجودة في مجال الموانئ و رفع قد ا رتها1.

2-2**عصرنة المنظومة المصرفية و المالية** :من خلال:

- -تكييف الإطار التشريعي و التنظيمي الذي يحكم النشاط المالي.
- -تطوير واستعمال أدوات الدفع العصرية وتحديث النظام المعلوماتي للبنوك.
- -تقليص آجال معالجة ملفات القرو والتمويل من خلال ضمان المزيد من المركزية في اتخاذ القرارات.

3-2 توسيع وعصرنة القطاع الصناعي :من خلال:

- ترقية الإنتاج الوطني وحمايته و تحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايير الجودة.
- دعم نشاطات تثمين الموارد الطبيعية خصوصا نشاطات صناعات الحديد والصلب.
- إعادة النظر في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تكييفه من خلال تحقيق اجراءات و كيفيات التمويل.
- تعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة و الري والفلاحة.

4-2 تسيير المنشآت القاعدية و توسيعها :وذلك ب:

- مواصلة توسيع شبكة السكك الحديدية و عصرنتها وإنشاء محطات جديدة.
- توسيع شبكة الطرق والطرق السيارة من خلال إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا واستكمال المنافذ الخاصة بالطرق السيارة بطول إجمالي قدره 663 كلم.
- تطوير شبكة الطرق من خلال إنجاز خطوط جديدة وعمليات ازدواجية لبعض الطرق و عصرنتها.
- تجسيد الخيارات الكبرى لتهيئة الإقليم من خلال إنجاز 2000 كلم من الطرق الجديدة في مناطق الجنوب والهضاب.

[1] Le portail du Premier Ministère algérien, " http://www.premier-ministre.gov.dz/ ", date de consultation 26/07/2017.

المبحث الثالث : أثر انخفاض اسعار البترول على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعها في صادراتها إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات وبنسبة تفوق % 95 في المتوسط، كما تشكل الجباية البترولية أكثر من % 60 من إيرادات الميزانية العامة للدولة ، وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط المعروف تاريخيا بأنه الأكثر تقلبا من بين السلع الرئيسية[1].

حذر البروفسور مراد برور الخبير الجزائري في مجال المحروقات والمسؤول السابق في شركة النفط والغاز سوناطراك، من أن انهيار أسعار النفط ينبئ بوضع اقتصادي "حرج" بالنسبة للجزائر بسبب اعتمادها بشكل شبه كلي على عائدات النفط.

وبالنسبة إلى هذا الخبير في الجيوسياسية في مجال الطاقة، فإن الانخفاض في أسعار الذهب الأسود يجعل السيناريوهات "الأكثر تشاؤماً" للاقتصاد العالمي "ممكنة"2.

المطلب الاول :اسباب انخفاض اسعار البترول

هنالك مجموعة من العوامل التي فرضت ضغوطا خافضة لأسعار النفط وأهمها:

1. - ظهور إنتاج النفط الصخري :الذي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي، وقد أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام، مما ساهم في حدوث تخمُة من المعروض العالمي.

2 -التغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) : 1تعد منظمة البلدان المصدرة للنفط(أوبك) أكبر الأطراف الفاعلة في سوق النفط الخام العالمية، وقد شهدت الفترة الأخيرة تغيرا في السلوك الاستراتيجي للمنظمة من خلال تركيزها على الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار.فقد فاجأت المنظمة- في اجتماعها الأخيرة - الجميع باتخاذها قرارا بزيادة الإنتاج بالرغم من فائض العرض العالمي وهو ما أدى إلى انخفاض جديد في الأسعار. وهذا القرار جاء على العكس تماما مما قامت به

[1] عبد الحميد مرغيت **"تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة"**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل/الجزائر،ص01

[2] بقلم : يورونيوز& 2020/03/10 تاريخ الاطلاع يوم:2020/09/02 http// :arabic .euronews.com

المنظمة خلال فترة الأزمة المالية العالمية(2008-2009) عقب انهيار أسعار النفط ،حيث خفضت من الإنتاج مما ساعد على انتعاشها مجددا.

3. -الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية :وهذا بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب بعد التوصل إلى الاتفاق النووي بينهما.

.

4.تراجع الطلب العالمي وخاصة من الأسواق الصاعدة، كالصين التي تستهلك لوحدها ثلثي الارتفاع الحاصل في الاستهلاك العالمي من البترول.فقد شهدت الصين في الآونة الأخيرة صعوبات اقتصادية تمثلت انهيارا كبيرا في صادراتها

واستثماراتها التي تمثل ثلثي(2/3) ناتجها المحلي الاجمالي ، وهذا راجع اساسا الى تراجع قدراتها

التنافسية في الأسواق الدولية بسبب الارتفاع الكبير في معدلات الأجور المحلية فيها في السنوات الأخيرة.

5. -الهبوط المتواصل في استهلاك النفط في الولايات المتحدة، وخاصة في ظل الاستعاضة عنه ببدائل أخرى[1].

المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على التنمية

على اعتبار الأزمات النفطية ظاهرة اقتصادية متكررة حملت العديد من الآثار على الاقتصاديات، خاصة منها النفطية كان لابد من الإحاطة مخلفات هذه الأزمات ومعرفة مستقبل النفط في ظل التطورات الحاصلة، إن تذبذب أسعار النفط نزولا وصعودا من خلال مختلف الأزمات التي مر بها، ولد آثارا مختلفة على الاقتصاديات المصدرة والمستوردة له.

الفرع الأول: آثار الأزمات النفطية

تختلف آثار الأزمات النفطية حسب حالة الأسعار:

- **أثر ارتفاع أسعار النفط**: في حالة ارتفاع الأسعار تحق ق الدول المصدرة للنفط مكاسب اقتصادية علاوة على المكاسب السياسية حيث يؤدي الارتفاع إلى:

- زيادة عوائد النفط على اعتبارها أهم الإيرادات لأغلب هذه البلدان وتنفيذ البرامج الطموحة في مسار التنمية.
- تزويد النشاط الإنتاجي برأس المال اللازم لاستقطاب اليد العاملة.

[1] عبد الحميد مرغيت **"تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة"**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل/الجزائر،ص01،ص02

- زيادة الفوائض والاحتياطات النقدية، وانفراج في المديونية الخارجية وتحسن رصيد ميزان المدفوعات والميزانية العامة.

- زيادة الإنفاق في مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك وزيادة النفقات العسكرية والتسلح.

❖ **أثر انخفاض أسعار النفط** : إن الانخفاض في أسعار النفط عبر الزمن يؤدي إلى آثار سلبية، تصل إلى درجة وخيمة على الاقتصاديات المصدرة للنفط على العكس من الحالة الأولى نخص أهمها في :

- انخفاض معدل الناتج المحلى الإجمالي ل لبلدان المصدرة.
- ظهور عجز في الموازنات العامة، وتقلص الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات البترولية.
- ظهور وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية، وتفاقم عجز موازين المدفوعات.
- التخبط في مختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كالتضخم، البطالة والفقر ...إلخ.[1]

الفرع الثاني: علاقة العوائد النفطية بالتنمية:

إذا كانت التنمية الشاملة والمستدامة هي مسعى كل الاقتصاديات، فإنها في الدول النفطية بما فيها العربية ارتبطت بالنفط وعوائده في علاقة متعددة الجوانب، لها من الايجابيات الكثير كما أنها لا تخلو من السلبيات، خاصة في ظل ارتباطها بالتطورات العالمية التي تؤثر على أسعار هذه المادة وتلمس ذلك في:

- تتطلب التنمية تجميع الموارد واستخدامها في تمويل مختلف القطاعات، وقد مثلت العوائد النفطية أهمها على الإطلاق في العديد من الدول النفطية على رأسها دول الخليج، على اعتبارها أكبر المنتجين.

- إن ارتباط التنمية بالإيرادات المالية للنفط يجعل العائق أمامها هو تدني هذه الإيرادات، جراء انخفاض الأسعار وبالتالي الوقوع في فخ المديونية.

- بما إن أسعار النفط متقلبة وتتأثر بعوامل اقتصادية، سياسية، عسكرية وحتى مناخية، فإن التنمية في الدولة النفطية مرهونة بهذه العوامل، في ظل اعتمادها على استراتيجية غير متوازنة تعتبر النفط القطاع القائد لبقية القطاعات.

- التنمية الشامية للاقتصاد تتطلب تنمية اقتصادية وبشرية لا تخل من أثارها الإيجابية على قطاعي الصناعة والزراعة وكذا التجارة الخارجية، وقطاع النفط يفتح آفاقا هائلة لذلك في ظل وفرة العوائد، على هذا الأساس

[1] **حياة عناب، انعكاسات تقلبات اسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية – دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000–2016**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية وبنوك، جامعة ام البواقي، 2016-2017، ص: 70.

فمن الناحية النظرية فإن عوائد النفط من أهم مصادر تمويل التنمية في الدول النفطية من خلال ارتباطها في علاقة طردية.

❖ **انعكاسات توظيف العوائد النفطية في مسار التنمية:** رغم الاعتراف بأن النفط ليس هو العامل الوحيد في التنمية، إلا أنه لازال يشكل أهم الموارد والقوى الاقتصادية التي تحكم هذه العملية في الدول النفطية، التي تثبت أن عوائد النفط مارست ولازالت تمارس آثارا على مستويات التنمية المختلفة لا يمكن إنكارها.

– **أثر عوائد النفط على الجانب الاقتصادي:** تمكنت الدول العربية المصدرة للنفط من تحقيق نسب نمو مرتفعة في مختلف القطاعات، خاصة في فترات ارتفاع العوائد النفطية وارتفعت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي، حيث بلغت مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي للدول النفطية نسبا مرتفعة.

– **أثرعوائد النفط على الجانب الاجتماعي:** امتد انعكاس الفوائض النفطية إلى الجانب الاجتماعي حيث:

✓ تحسن المستوى المعيشي في الدول العربية المصدرة للنفط، بارتفاع مستوى دخول الأفراد، زيادة الإنفاق على الجانب الاجتماعي التعليمي أو الصحي.

✓ التوسع في المشاريع والاستثمارات يساهم بتقليص البطالة وتوفير مناصب شغل لفئة كبيرة من المجتمع.

✓ نجحت الدول العربية من خلال العوائد النفطية بتوفير المرافق العامة ووسائل الرفاهية.[1]

الفرع الثالث: الآثار على الدول المستوردة للنفط

❖ **آثار ارتفاع أسعار النفط:** إن الشيء الملاحظ أنه كلما كانت تقلبات أسعار النفط باتجاه الارتفاع أدت إلى حدوث آثار سلبية على الاقتصاديات المستوردة والمستهلكة للنفط، ما يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك العالمي منه، علاوة على ارتفاع تكاليف الإنتاج وأسعار المنتجات، الذي يسبب انخفاض القدرة الشرائية، وهو ما يدخل هذه الدول في ضغط رهيب، ويصل بها الأمر أن تحيك الحيل والخطط للإطاحة بالأسعار، والعمل على تنمية الطاقات البديلة للنفط واللجوء إلى ما يسمى بالمخزونات الإستراتيجية التي تبنيها في حلة انخفاض الأسعار.

❖ **آثار انخفاض أسعار النفط:** إن حالة الانخفاض في الأسعار هو الهدف الذي تسعى الدول الصناعية إلى إبقائه قائما، ذلك أن تبعيتها الخارجية للنفط تكون أقل حدة، وأن النمو الاقتصادي من شأنه أن يزيد، وتزيد معه عوائدها وإيراداتها من جراء الحصول على النفط الرخيص، كما تزيد المخزونات الاستراتيجية لهذه الدول.[2]

[1] **حياة عناب**، مرجع سابق، ص:72-73.

[2] **حياة عناب**، مرجع سابق، ص: 71.

المطلب الثالث: أثر وانعكاسات انخفاض اسعار البترول على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر

والذي سنتناول فيه أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية في الجزائر وكذا اهم الانعكاسات الناتجة عن هاته الاثار.

الفرع الاول: أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية في الجزائر

مع بداية الألفية الجديدة وتعافي أسعار النفط في الأسواق الدولية تبنت الجزائر برامج تنموية بناءة موزعة على فترات زمنية، وقد سخرت لها مبالغ ضخمة قدرت بـ 8.531مليار دولار خلال الفترة من 2001 إلى 2017، تهدف في مجملها إلى دعم التنمية البشرية وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين، تحسين مناخ الاستثمار ودعم النشاطات الخالقة للقيمة، تشجيع الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية، ترقية الصادرات خارج المحروقات، مكافحة البطالة، تحسين ظروف العيش ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق، ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة، الاستمرار في توسيع قاعدة السكن واعادة الاعتبار للنسيج العمراني، مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد، تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية، وتثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.

تمكنت الجزائر منذ بداية هذه البرامج التنموية سنة 2001 إلى اليوم في فترات معينة من تحسين مؤشراتها وتوازناتها الاقتصادية، وتحقيق عدة مكتسبات وطنية هامة في العديد من المجالات، حيث تمكنت في مجال التعليم من إنجاز 6105 مؤسسة مدرسية، 53 مؤسسة تعليم عالي، 416 معهد مركز للتكوين المهني، أما على مستوى الصحة فقد تمكنت من إنجاز 1336 مستشفى وعيادة متعددة الخدمات، على مستوى الموارد المائية تم إنجاز 37 سد، أما على مستوى السكن تم تسليم أكثر من 5.3 مليون وحدة سكنية وقرابة المليون وحدة سكنية قيد الإنجاز، وعلى مستوى الثقافة تم تحقيق 461من دور الثقافة ومكتبات ومتاحف ومسارح، على مستوى الشباب الرياضة تم إنجاز1257 منشأة رياضية من ملاعب، مسابح، مركبات وقاعات رياضية، على مستوى الطاقة زادت عدد السكنات المربوطة بالكهرباء والغاز إلى أكثر من 9 مليون سكن، أما على مستوى الطرقات والنقل فقد تدعمت بتجسيد الطريق السيار على طول 1132كم الذي يربط بين مختلف الولايات الشمالية من الشرق إلى الغرب، بالإضافة إلى الطرق الاجتنابية والسريعة وتدعيم شبكة السكك الحديدية بـ 2200 كم.

إلا أن المؤشرات والتوازنات الجيدة التي حققتها الجزائر في بعض الفترات تعتبر هشة لارتباطها بأسعار النفط التي تتحدد في الأسواق الدولية، كما أن الإنجازات المحققة من خالل هذه البرامج لم تكن في مستوى التطلعات والأهداف المنشودة وتفتقر للفعالية في الكثير من الحالات، حيث عرفت الكثير من المشاريع تعثرات

كبيرة أثناء إنجازها أدت إلى تأخرها أو توقفها، وهذا بسبب ضعف التخطيط، سوء التسيير، قلة الرقابة واستفحال الفساد الإداري والمالي خاصة في بعض القطاعات الحيوية وهذا ما أدى إلى تبذير وتهريب وسرقة أموال الدولة، هذا بالإضافة إلى عجز الدولة عن تحقيق نهضة حقيقية وتجسيد اقتصاد حقيقي منوع خالق للقيمة من شأنه تدعيم إيرادات الدولة إلى جانب إيرادات النفط.

ومع انخفاض أسعار النفط في سنة 2014 واستمرارية انخفاضها في السنوات اللاحقة 2015 ،2016 وبداية 2017 تعرضت الجزائر لصدمة مالية حادة كغيرها من البلدان الأخرى التي تعتمد اقتصادياتها على العوائد النفطية، حيث حققت عجزا على مستوى ميزانيتها وميزان مدفوعاتها، الأمر الذي أدى بها إلى توقيف برنامج توطيد النمو 2015-2019 والبدء في تطبيق نموذج جديد للنمو ابتداء من 2016 إلى غاية 2030، يأخذ بعين الاعتبار المستجدات الراهنة، حيث خطط لتطبيقه عبر مراحل متتالية[1].

الفرع الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التنمية في الجزائر

ولمواجهة الأزمة المالية التي تمر بها البلاد تم اتخاذ تدابير استعجالية مثل ترشيد وتسقيف النفقات وزيادة الضرائب والرسوم والتقليل من الواردات واللجوء إلى التمويل غير التقليدي.

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر اليوم أمام تحد خطير جدا حيث أن لجوئها إلى التمويل غير التقليدي لا يمكن الاستمرار به لمدة أكثر لعدم وجود اقتصاد حقيقي، وهذا لآثاره السلبية على ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة وانهيار القدرة الشرائية للمواطن وما يرافقه من توترات نتيجة لذلك، هذا بالإضافة إلى عجز التدابير المتخذة في السنوات الأخيرة لتغطية العجز في ميزانية الدولة، وأن فرصة تحسين أداء الاقتصاد في الأمد القصير قد تبددت، وأن صمود اقتصادها مرهون بتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، وبتسليمنا لفرضية استمرارية انخفاض أسعار النفط مع نهاية سنة 2019 وتضائل احتياطات الصرف الأجنبي ستلجأ الجزائر لا محال للاستدانة الخارجية وعودتها إلى نقطة الصفر لسنوات التسعينات من القرن الماضي.

أما إذا تعافت أسعار النفط فيجب التيقن أن زمن الاعتماد على الريع النفطي قد ولى لأنه يضع مستقبل البالد على المحك، ويجب العمل بجدية لخلق اقتصاد قوي ومنوع خالق للقيمة خارج قطاع المحروقات لا سيما أن الجزائر تتمتع بإمكانات اقتصادية وطبيعية وبشرية كبيرة جدا، ومن أجل تحقيق ذلك يجب القيام بإصلاحات اقتصادية هيكلية عميقة تشمل مختلف القطاعات والعمل على تجاوز العراقيل لتنفيذها ونذكر منها:

[1] د. هدى بن محمد: عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، يناير 2020، ص:.27-26

- تشجيع الصناعة المحلية وذلك بدعم المؤسسات المستثمرة وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها ورجال الأعمال من أجل زيادة الإنتاج المحلي والعمل على تصديره.

- العمل على تطوير وتشجيع قطاع الفالحة والزراعة لما له من أهمية اقتصادية كبيرة خاصة ما تعلق بتحقيق الأمن الغذائي.

- ضرورة النهوض بالقطاع السياحي لما له من أهمية كبيرة في زيادة الدخل الوطني وجلب العملة الصعبة وزيادة معدلات التشغيل.

- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفتح المجال للشراكة بزيادة الحوافز مثل التسهيلات الضريبية والجبائية، وإلغاء العراقيل البيروقراطية والإدارية.

- العمل على إصلاح ضريبي حقيقي شامل وتشديد الصرامة في تحصيل الضرائب ومواجهة التهرب الضريبي، مع فرض ضرائب جديدة على الأغنياء بدل إثقال كاهل المواطن البسيط في تحمل تبعات الوضعية الراهنة، ومحاولة زيادة الوعاء الضريبي بمحاربة الأسواق الفوضوية والموازية والعمل على إدماجها في النشاط الرسمي.

- عصرنة النظام البنكي وتنويعه وفتح المجال أكثر للمصارف الإسلامية للاستفادة قدر الإمكان من خدماتها في عمليات الادخار ومنح القروض.

- استغلال الطاقات المتجددة التي تزخر بها البالد كالطاقة الشمسية والرياح والمياه التي تتميز بوفرتها وعدم نفاذها ولا تؤثر سلبيا على البيئة والمناخ.

- مكافحة الفساد كأمر محوري لتحقيق التنمية المستدامة خاصة بعد تراجع الجزائر إلى المرتبة 108 عالميا في تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2016.[1]

[1] د. هدى بن محمد، مرجع سابق، ص:27-29.

خاتمة الفصل:

لاستخلاف الثروة البترولية وتحقيق التنمية المستدامة تبنت الحكومة الجزائرية ممثلة بالوزارات الوصية استراتيجيات قطاعية تتمثل في:

استراتيجية انعاش وتنمية الصناعة الوطنية ،استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي ،المخطط الوطني للتهيئة السياحية SDAT 2025 ،بالموازات مع استراتيجية طاقوية متمحورة حول ثلاث بدائل للطلقة هي الغاز الطبيعي ،الطاقات المتجددة والطاقة النووية السلمية من خلال اطلاق البرنامج الوطني لترقية وقود الغاز الطبيعي (GNC) لأفاق 2025 ،البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 2011-2030 والبرنامج الوطني النووي السلمي وهو ملخص لهاذا الفصل

خاتمـــــة

خاتمـة

لقد أكد ارتباط الاقتصاد بجميع جوانبه بأسعار المحروقات سلبا و إيجابا، للحكومة الجزائرية أن الخطط التنموية تتوقف على العوائد النفطية، رغم أنها لم تحقق فعليا تنمية مستديمة، نتيجة اقتصار الفوائض المالية النفطية على التنمية داخل القطاع، لا خارجه، كما أن استقرار وتوازن الاقتصاد الوطني لا يمكن أن يتعدى مداه القصير، ما دام" اقتصاد المورد الواحد"، وما دام استخدام فوائض ذلك المورد، بعيدين كل البعد عن التنمية بجميع جوانبها، حيث تم من خلال الفصل الأول تبيان ذلك، فمن خلال إدراج دراسة لتغيرات أهم المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري مقارنة مع تطورات أسعار البترول، ثبت وصفه باقتصاد المورد الواحد وذلك من خلال الارتباط الكامل والمطلق بأسعار البترول.

الجزائر لها قدرات هائلة، سواء من جانب مصادر الطاقة التي يمكن، من خلال تنميتها وتطويرها، تقليص مساحة تبعية الاقتصاد الجزائري للنفط، وزيادة المداخيل، إضافة إلى توزيع المخاطر، وكذلك من جانب الصادرات خارج قطاع المحروقات التي تعتبر المخرج الفعلي للاقتصاد الجزائري، الذي يضمن عدم تعرضه للصدمات الخارجية، عن طريق التنويع في المنتوجات الوطنية، وتحسين نوعيتها، وخاصة أن الدول غير النفطية قد عوضت افتقارها إلى الموارد الطبيعية بتنويعها للمنتجات والفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات الصناعية الزراعية والخدمية ويمر التصنيع والفلاحة والخدمات والسياحة وما إلى ذلك من أوجه النشاط الاقتصادي، بقدرة البلاد على خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا ا ال تأتي الجزائر في مؤخرة الصف المغاربي من حيث عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمغرب الأقصى يتوفر على ضعفي ما تتوفر عليه الجزائر، وعددها في تونس يفوق العدد الجزائري، والهدف الذي أعلنته الحكومة يصبو إلى مضاعفة العدد الموجود حاليا ليقارب المليون، رهان صعب للغاية في المدى المنظور، وطرح الفصل الثاني من الدراسة القطاعات البديلة للاقتصاد الجزائري للخروج من التبعية المطلقة للمحروقات، ولكن الفجوة بين الإمكانات المتوفرة للجزائر والأهداف المرجوة من جهة، وما هو موجود على أرض الواقع من جهة أخرى تبقى كبيرة جدا وكفيلة بإبقاء استراتيجيات الجزائر للخروج من التبعية مجرد مشاريع مستقبلية وأهداف لا تجد ترجمة لها في الاقتصاد الجزائري.

أما فيما يخص استعدادات الجزائر لفترة ما بعد البترول، كما يناقش ذلك الفصل الثالث، فقد توجهت الجزائر إلى تحديد وظائف جديدة لمؤسسات الدولة وجماعاتها المحلية ومؤسساتها المدنية، من خلال إعادة توزيع الأدوار والوظائف لضمان وجود قنوات مدربة و مسؤولة تمر من خلالها استثمارات عوائد النفط وذلك لتحقيق تنمية مستدامة تضمن للجزائر الاستخدام الأمثل لهذه العوائد ووصولها إلى أهدافها المنشودة، بما في ذلك الاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة، حيث لا يمكن إغفال موضوع استيراد الطاقة بعد نضو ا، فبعد وضع قاعدة صناعية وزراعية وخدمية فاعلة في الاقتصاد الجزائري، سوف تتحول الجزائر حتما إلى مستورد للطاقة إذا لم يتم الاستثمار في الطاقة المتجددة، حيث لمسنا أيضا من خلال الفصل الثالث توجهات الجزائر في هذا المجال من خلال توفير التمويل اللازم لمشروعات الطاقة الشمسية، ولكن ذلك يبقى دائما بعيدا عن الأهداف المرجوة وذلك مقارنة مع ما تم تحقيقه مثلا

في دول الاتحاد الأوربي، فإذا أرادت الجزائر الخروج من دوامة نضوب الطاقة، فعليها النظر بجدية أكبر إلى مواردها من الطاقة المتجددة وضخ أكبر تمويل ممكن للنهوض بهذا المصدر، أما بالنسبة لعلاقة الطاقة بالتنمية المستدامة، فإن الدور الحاسم الذي تلعبه الطاقة في تحقيق التنمية المستدامة بات من المسائل التي لا تستدعي البرهنة، أيضا مساهمتها في تدمير البيئة والإخلال بالنظم الطبيعية عموما بات من البديهيات هو الآخر، إذن فللطاقة دوران متناقضان، إما الدفع بعجلة التنمية المستدامة حيث أنها تمثل شريان الحياة للكثير من القطاعات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وإما عرقلتها (احتباس حراري، أمطار حمضية، تآكل طبقة الأوزون، ....الخ)

أولا :نتائج الدراسة

تأسيسا على ما سبق، يمكن إيجاز نتائج دراستنا في النقاط التالية:

-لقد أعطت الإمكانات المتوفرة لدى الجزائر، من موقع جغرافي ونوعية النفط واحتياطي الغاز، قوة تفاوضية للحكومة، وجعلت الجزائر في موقع تنافسي جيد مقارنة بالدول المصدرة الأخرى.

-ارتباط المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري بتغيرات أسعار البترول، حيث ومن خلال تتبع تأثر هذه المؤشرات الكلية بأسعار البترول تبين لنا أن هذا الارتباط كامل ومطلق،كما أن البترول لن ينضب في العالم وما يواجهه مجتمعنا قريبا هو نهاية البترول التقليدي كبترول الجزائر ،حيث بلغت ذروة انتاجها البترولي سنة 2006 وحدد العمر الافتراضي له في حال بقاء الاستكشافات على ماهي عليه الآن ب40 سنة وهذا يؤكد ما تم طرحه في الفرضية الأولى للدراسة.

-عدم توجيه الفوائض النفطية إلى قنوات استثمارية تنهض بالاقتصاد الجزائري وتوجيهها إلى الإنفاق العام، مما أدى إلى زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية، وبالتالي ارتفاع حصيلة الواردات الجزائرية من الخارج.

-بالنسبة للصناعة الجزائرية، هناك قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي، سواء بسبب ضيق السوق، أو لاهتلاك التجهيزات والمعدات في ظل نقص الاستثمار لتجديدها.

-ضعف تمويل الاستثمارات في النشاطات التي تجلب نسب كبيرة من رؤوس الأموال.

-تدني مستوى الجودة والتنافسية وارتفاع تكاليف الإنتاج، جعل الصناعة الجزائرية بعيدة عن التوافق مع متطلبات المواصفات والمقاييس العالمية. كما أن السياسة البترولية الحالية والمستقبلة المتبعة في الجزائر لا تراعي مبادئ التنمية المستدامة وهو ما ينفي طرح الفرضية الثانية.

-أما فيما يخص الزراعة في الجزائر، فقد تسببت قلة العتاد الفلاحي وعدم توفر البذور بكمية ملائمة في تعطيل انطلاق المواسم الزراعية

-عدم الاستغلال الأمثل للموارد المائية والاعتماد على مياه الأمطار أضعف إنتاجية الزراعة في الجزائر.

-الأموال المرصودة من الدولة للجزائرية للقطاع الزراعي لا تصب فيه، وذلك نظرا للتلاعب والاحتيال نتيجة ظهور الطفيليين على هذا القطاع من غير أصحاب المهنة .

-وفي قطاع السياحة، فتركيز الاهتمام من قبل الحكومة الجزائرية على قطاع المحروقات والقطاعات الأخرى، أدى إلى إهمال قطاع السياحة وعدم إعطائه أهمية تذكر في مختلف البرامج الحكومية، مما أدى إلى إضعافه.

-عدم الاستقرار السياسي في الجزائر جعل صورة المنتج السياحي الجزائري قاتمة وصعبة التسويق.

-الاعتماد على القطاع العام في أغلب الاستثمارات السياحية، ووجود بيروقراطية تعرقل مشاريع القطاع الخاص المحلي والأجنبي المستثمر في القطاع.

الاستنتاجات الخاصة بقطاعات الصناعة، الزراعة، والخدمات (السياحة تحديدا) لا تؤكد ما طرح في الفرضية الثانية للدراسة، فالحكومة وبالرغم من كثرة البرامج المسطرة في هذه القطاعات البديلة للمحروقات، يبقى أداؤها بعيدا عن المرجو بالنسبة للاقتصاد الجزائري حتى يتخلص من تبعيته للنفط.

-الجزائر تتوفر على موارد هامة للطاقة المتجددة، لكن ما تم بذله من جهود واستثمارات في هذا المجال لا يلبي طموحات الجزائر للخروج من التبعية للمحروقات.

-السياسة التنموية التي وضعتها الدولة لا تكفي لوحدها لتحريك عجلة التنمية وتحقيق التغيير المنشود في النظام الاقتصادي الجزائري، وذلك لخضوعه للضغوط والظروف الخارجية (أسعار البترول، تقلبات أسعار العملات، .....الخ)، وهنا أيضا يظهر لنا التقصير وعدم الاهتمام الكافي من قبل الحكومة الجزائرية بعكس ما طرح في الفرضية الثالثة للبحث.

ثانيا :التوصيات والاقتراحات

-استغلال العوائد النفطية الكبيرة وتوظيفها للاستكشاف، خاصة في القطاع المنجمي حيث تبقى المساحة غير المستغلة مقاربة ل% 50 ، فالمعرفة المسبقة بنضوب الموارد الطبيعية تجبر الجزائر على استغلال أمثل لمداخيلها في

الاستكشاف عالي الكلفة.

-فك الارتباط الكبير بين تقلبات أسعار البترول والمؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري، وذلك بالتفكير في مرحلة ما بعد النفط، حيث يدفع ذلك بالدولة الجزائرية لاستثمار أمثل لعائدات النفط لإرساء قواعد اقتصاد متعدد المصادر ومتنوع الموارد، بعيد عن التأثر سواء بتقلبات أسعار النفط أو بغيابه تماما.

-التنمية الصناعية عملية مستمرة تستهدف زيادة الأهمية النسبية للقطاع الصناعي، وخاصة الصناعة التحويلية،

في الاقتصاد الجزائري، حيث يجب أن يتم ذلك على أساس واقعي من دراسات مقومات الصناعة المتاحة والممكنة في الاقتصاد الجزائري، مثل :المواد الخام، السوق المحلي والخارجي، التمويل،...الخ، مما يستلزم ضرورة تهيئة وخلق المناخ الصناعي المناسب، والذي يوجب تطوير الجهاز المالي والمصرفي، وسياسات التعليم والتدريب، وكل هذه الاستراتيجية يستفاد في تمويلها من المداخيل الكبيرة للبترول، حتى يتم تفادي العقبات والمشاكل التي كانت تواجه القطاع الصناعي في الجزائر.

-تنظيم القطاع الزراعي وفق أسس علمية تعتمد على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والعمل على توجيهها بكيفية سليمة، حتى يتسنى تحقيق مستوى مقبول من الإنتاجية الزراعية، لنقترب من تحقيق الاكتفاء الذاتي فيما
نستهلكه، من المواد الأساسية بالدرجة الأولى، والتي تشكل مستوى من الأمن الغذائي، ولن يتسنى ذلك إلا باتباع سياسات زراعية مدروسة وحازمة تتميز بالاستمرارية والمتابعة
-الصرامة في تنفيذ المشاريع المسطرة لتنمية القطاع السياحي، والاستفادة من التجارب السابقة للدول المتقدمة سياحيا، فالجزائر تحظى بفرص استثمارية كبيرة في قطاع السياحة خاصة بعد استقرار الوضع الأمني ووجود مصادر التمويل لبرامج التنمية السياحية.
-عدم النظر إلى مختلف قطاعات ومؤسسات المجتمع المدني بنظرة محدودة، تحدد وتحد من أهدافها ومبادئها وتجعلها ضيقة الأفق، فحصر دور القطاع الخاص مثلا في تحقيق الربح وإغفال ما يستهلكه من موارد طبيعية وبشرية للجزائر يخرجه عن دوره التنموي في المجتمع، وكذلك حصر دور المؤسسات التعليمية في منح الشهادات يهمل دورها كأهم ركن من أركان التغيير التنموي المطلوب، أما عن الجماعات المحلية ممثلة في المجالس البلدية والولائية، فقد حصر دورها في الخدمات التقليدية حيث لا تسعى إلى وضع برامج تنموية محلية مدروسة بدقة وبعناية بمشاركة الأطراف الأخرى في المعادلة التنموية .فإذا وضعت هذه القطاعات والمؤسسات المدنية على المستوى المحلي ضمن مسار التنمية المستدامة المنشودة، جعلت الخروج بالجزائر من اقتصاد المورد الواحد أقرب وأسهل للتنفيذ.
-تعبئة الموارد المالية من أجل تطوير استغلال الموارد الجزائرية في مجال الطاقة المتجددة، من خلال وضع برامج
تطويرية للتخفيف من الاعتماد الكبير على المصادر التقليدية للطاقة.

ثالثا :آفاق البحث

إضافة إلى ما قدمناه في هذه الدراسة فيما يتعلق بفترة ما بعد النفط والتحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري بطرحنا لمجموعة من البدائل الاقتصادية والطاقوية، يبقى من الضروري الإشارة إلى أنه من الممكن للجزائر البحث أيضا عن مخرج لها من دوامة الاعتماد على المصدر الواحد للموارد، وذلك من خلال الدخول في تكتلات دولية وإقليمية سواء عربية بينية أو أوروبية أو عالمية في إطار التوجهات الجديدة للعولمة الاقتصادية، مما يسمح لها الاستفادة من تجارب دول أجنبية لها نفس الوضعية كالسعودية، فنزويلا، إيران.... الخ، وحتى الدول غير المصدرة للنفط والتي حققت قفزة نوعية في ترتيب الاقتصاديات العالمية خلال العشريتين الأخيرتين كالبرازيل ودول جنوب شرق آسيا.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

1) نموذج رستو Rostow المعروف باسم مراحل النمو الاقتصادي أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم عملية التنمية ومحتواها وبدايات إشعاعها، فقد أشتمل هذا النموذج على خمس مراحل حاول من خلالها رستو تفسير عملية التنمية في المجتمعات الإنسانية ككل، وهذه المراحل هي : مرحلة المجتمع، مرحلة ما قبل الانطلاق
2) .رتبية عروب وسلمى صالحي، المرجع السابق، ص08 :
3) إسماعيل سراج الدين ومحسن يوسف، الفقر والأزمة الاقتصادية، مركز أبن خلدون للدراسات الائتمانية بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع 1997 ، ص51
4) أمينة مخلفي،**" أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات، دراسة حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2011-2012 ص143
5) باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع،مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2003 ، ص 190
6) برنامج الأمم المتحدة البشرية، تقرير التنمية البشرية 2004 ، الفصل الأول، ص13
7) بقلم : يورونيوز& 2020/03/10 تاريخ الاطلاع يوم:2020/09/02 http// :arabic .euronews.com
8) بقلم : يورونيوز& 2020/03/10 تاريخ الاطلاع يوم:2020/09/02 http// :arabic .euronews.com
9) بقلم : يورونيوز& 2020/03/10 تاريخ الاطلاع يوم:2020/09/02 http// :arabic .euronews.com
10) البنك الدولي، **تنمية مستديمة في عالم متغير(عرض عام)**، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن، 2003 ،ص01، ص ،03
11) بوزاهر سيف الدين،**" أسعار الصرف و أسعار النفط- "دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2010-2011 ،ص105
12) التعليم من أجل التنمية المستدامة، منشورات اعلامية لليونسكو،
13) جميل طاهر، النفط والتنمية المستدامة في الأقطار العربية، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1997 ، ص04
14) الحسن عبد الموجود إبراهيم، التنمية وحقوق الإنسان، الإسكندرية، المكتب الجامعي، 2006 ، ص221
15) حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 63
16) حسين عبد الله،**"البترول العربي"**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2003 ، ص1
17) حواس محمود، التنمية الثقافية في العالم العربي، أحوال المعرفة، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض، 2001 ، ص75 :
18) خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 ، ص32
19) خضير كاظم محمود، سلطان نايف أبو تايه، متطلبات التأهيل لشهادة الإيزو، مكتبة اليقظة للنشر والتوزيع، عمان، 2001 ، ص51

20) داود سعد الله،**" أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر(2000-2010)"**، مذكرة ماجستير في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر،2010-2011 ،ص34
21) دوجلاس موسثيت، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000 ، ص72 :
22) دوجلاس موسثيت، مرجع سابق، ص64
23) رتبية عروب وسلمى صالحي، التنمية المستدامة في الوطن العربي عوائق وتحديات، مداخلة ألقيت في الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة /والتنمية المستدامة، المركز الجامعي المدية06 07 جوان 2006 ، ص07
24) رتبية عروب وسلمى صالحي، المرجع السابق، ص09 :
25) زرزور براهمي، المسألة البيئية والتنمية المستدامة، مداخلة ألقيت في الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المركز لجامعي، المدية،2007/2006 ،جوان 2006 ، ص10
26) زرمان كريم، **التنمية المستدامة في الج ا زئر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد السابع، جوان 2010،ص205
27) زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006 ، ص177،ص178
28) سارة حسين منيمة،**" جغرافية الموارد والإنتاج"**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1992، ص3
29) سالم عبد الحسن رسن،**"اقتصاديات النفط"**، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1999 ، ص 166 ،ص180
30) السعيد رويجح،**"التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري"**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2012-2013 ، ص3
31) السعيد عبد الأمير، إيمان شليحي، التفصيل الراهن للتجارة ولابيئة، متطلبات التنمية المستدامة الملتقى الوطني الأول حول أفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجازئر، مارس 2010 ، ص03
32) سيد فتحي أحمد الخولي،**"الموارد النفطية "** دار زهران للنشر والتوزيع، جدة، 1997، ص 102،
33) صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، ط1 ، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص88
34) صالح فلاحي، مفهوم التنمية المحلية والاستراتيجيات البديلة، الملتقى الوطني الأول حول :التنمية المحلية في الجزائر، واقع وافاق :المركز 2008، ص 08 ، -15الجامعي برج بوعريريج، الجزائر،
35) صديق محمد عفيفي،**" تسويق البترول"**، مكتبة عين شمس، القاهرة،2003ص275
36) صديق محمد عفيفي، مرجع سبق ذكره، ص 65
37) عبد الحميد مرغيت **"تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة"**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل/الجزائر،ص01
38) عبد الحميد مرغيت **"تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة"**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل/الجزائر،ص01،ص02
39) عبد الحميد مرغيت **"تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة"**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل/الجزائر،ص04،ص05

40) عبد الخالق مطلك الراوي،**" محاسبة النفط والغاز"**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1 ،2011،ص311،ص312 .
41) عبد القادر سيد أحمد،**"الأوبك ماضيها، حاضرها وآفاق تطورها"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982 ، ص 13
42) عثمان محمد غنيم، ما جدة أحمد أبو زلط، مرجع سابق، ص20
43) عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007 .، ص20
44) عروب وسلمى صالحي، المرجع السابق، ص05،ص07
45) عصماني مختار،**" دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية" (2001 _2014)** -مذكرة ماجستير في إدارة أعمال والتنمية المستدامة، جامعة سطيف، 2013_2014 ص6
46) على حميدوش، التنمية البشرية المستدامة، الملتقى الوطني حول :اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامعي بالمدية، الجزائر،/ 2009/06/07 . ، ص09
47) فريد النجار،**"إدارة الشركات البترولية وبدائل الطاقة قراءة إستراتجية"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 ، ص51
48) مالك حسين حوامدة، الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وإثراء التنمية المستدامة، دار دجلة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2014 ،ص231
49) محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 206
50) محمد أحمد الدويري،**" محاضرات في الاقتصاد البترولي"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص1
51) محمد خميس الزولي،" **جغرافية الطاقة (مصادر الطاقة بين الواقع و المأمول)"**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001 ، ص 73،ص 74
52) محمد طاقة،" **مأزق العولمة"**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ط1 ،2003،ص75
53) محمد عبد البديع، الاقتصاد البيئي والتنمية، دار الأمين، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2006 ، ص 216
54) محمد عبد الله البرعي، معجم المصطلحات الإدارية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص111
55) محمد محروس إسماعيل،**" اقتصاديات البترول والطاقة"**، دار الجامعات المصرية، مصر، ص51
56) محمد محروس إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 77
57) محمد محروس إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 85
58) مديحة حسن الدغيري،**" اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها"**، دار الجميل، بيروت، ط2، 1998.ص50

59) مشال تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن محمود حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006 ، ص05
60) مطالس عبد القادر،**" أثر التغيرات المناخية على الأسواق العالمية للطاقة"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،2011-2012 ،جامعة الجزائر ،ص87
61) موري سمية،**"أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية- دراسة حالة الجزائر"-**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ،2009-2010،ص93
62) ناجية صالحي، فتيحة مخناش، **تقييم آثار ب ا رمج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2004** ، الملتقى الدولي المنعقد بتاريخ 11 و 12 مارس 2013 ،جامعة سطيف، الجزائر.

63) نفس المرجع السابق، ص09،ص11
64) نوازد عبد الرحمن الهيتي وحسن إبراهيم المهندي، التنمية المستدامة– الانجازات والتحديات-، الطبعة الأولى، 2008 ، ص86 :
65) نوري منير، تحليل الأبعاد البشرية للتنمية المستدامة، الملتقى الوطني حول، البيئة والتنمية المستدامة، المركز
66) هندي كريم، **" الجباية البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري –"في ظل الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات–**، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر2009_2010 ص5
67) وسن عبد الرزاق حسن، اضاءات التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013 ، ص29،ص30
68) وسن عبد الرزاق حسن، إضاءات التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2013 ص28
69) وسن عبد الرزاق حسن، مرجع سابق، ص33
70) يرجع تسمية تقرير بورنتلاند نسبة إلى رئيسة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي قامت بإعداد هذا التقرير وهي "" :رئيسة وزراء سابقة في النرويج

قائمة المراجع باللغة الاجنبية

1) Preskouriave ,Drabkine, **"la chimie du pétrole et du gaz"**, traduction française éditions Mir, Moscou, 1983, p47.
2) Rabah Mahiout, "le petrole algerien edition,ENAP", alger, 1974, P 94.
3) Rabah Mahiou,OP.cit, p97
4) Plan du travail du gouvernement, **Pour La mise en oeuvre du programme du Président de la**
5) **République**, Mai 2014, P.3.
6) Le portail du Premier Ministère algérien, " http://www.premier-ministre.gov.dz/ ", date de consultation
7) 26/07/2017.